جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (٢٠١)

اعداد الإطار العام للخطة

الدكتور

محمد محمود الإمام

١٠ يونية ١٩٦٢

(سبق نشر هذه المذكرة كوثيقة تحت رقم ٣٥

فى شهر يوليـــــــــــو سنـــــة ١٩٦١)

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب ريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

أولا ـ الاعتبارات العامـــــة

مفهوم التخطيط :

التخطيط وسيلة الى غاية ، وهو يتميز بأنه وسيلة منظمة ومتصلة ـ واذا كان قوميا شاملا قلنا أيضا شاملة يتم فيها حصر كافة موارد المجتمع ـ مادية كانت أم ماليه أم بشرية ـ وتحديد طريقة تعبئتهـــا واستغلالها أو تشغيلها وتوجيهها وتوزيعها ، بشكل يساعد على تحقيق الغايات المرجوه في أقصى فـــترة ممكنه وبأقل جهد أو تكلفة اجتماعية واقتصادية ، وبأدنى قدر من الضياع في هذه الموارد أى أن عملية حصـــر الموارد القومية (بأنواعها المختلفة) تعتبر الخطوة الاولى في عملية التخطيط .

والغاية أو الغايات التي يهدف التخطيط الى تحقيقها تستمد من عدة عناصر ، أولى هـــذه العناصر هي الشكل الذي يأخذه ويتسم به الاقتصاد القومي في الوقت الحاضر . وثانيها هو الشكـــل المراد بلوغه في المستقبل ـ بعيدا كان هذا المستقبل أو قريبا . وثالثها هو النمط الذي يتبعـــــه الاقتصاد القومي في تطوره ـ خاصة في الماضي القريب ـ ومدى رضى الدولة ، حكومة وشعبا من هـــذا النمط ، أو رغبتها في تعديله ، وبعبارة أخرى فأن التخطيط يعمل على تخليص الدولة من المشاكـــل الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها ، ولذلك تدرس هذه المشاكل ويتم التعرف على أسبابهـــــا حتى تعالج هذه الاخيره المعالجة الحاسبة الناجحة .

والانسان بطبيعته ميال الى تطوير نمط حياته بما يكفل له الوصول الى مستوى أفضل للمعيشـــة ويعرف مستوى المعيشة بالمعنى الاقتصادي الضيق ، بأنه مجموعة السلع والخدمات التي يستطيـــــع الفرد الاستحواذ عليها في فترة معينة ، واستخدامها في أشباع رغباته ورغبات من يعول . ومن هنـــا كانت الغايات تدور كلها حول تحقيق أكبر مستوى ممكن للدخل الحقيقي (أو بعبارة أدق للتيـــــار من الدخول الحقيقية خلال فترات متعاقبة) سواء بالنسبة للفرد أو للمجموعة ، ونقصد بالدخـــــل الحقيقي هنا الدخل النقدي مقوما بالسلع والخدمات ، لأن القيم النقدية في ذاتها ليست الا تعبـــيرا عن مجموعات مختلفة من الموارد الحقيقة .

على أن المعنى الكامن وراء مستوى المعيشة يتسع اذا نظر اليه في ضوء الحياة الفعلية للبشـــر أذ أن الانسان لا يتمتع بطيبات الحياة بمعزل عن البشر ، بل أن جزءا كبير من نظام معيشتـــــــه

يتحدد بناءً على شكل المجتمع الذى ينتمى اليه ، ويلتزم به من أجل هذا المجتمع . والسر فى ذلك أن مستوى المعيشة ليس بالمستوى الموضوعى المجرد ، بل هو أساسا اعتبار ذاتى معنوى يتطور وفقا لانفعالات الافراد والجماعات ، وتجاوبهم مع ظروف الحياة وتطور المعرفة ومدى تأصل العادات والمعنويات .

غير أن هذه الأشياء كلها ترتبط الى حد كبير بالمستوى الذى بلغه الدخل الحقيقى مقارنا بالدخل فى مكان أو زمان يعتبر أساسا للمقارنة . ولهذا المؤشر جانبان أحدهما قصير الاجل والاخر طويل الاجل . ففى الاجل القصير يتعرض الدخل (سواء دخل الفرد أو الدولة) للتقلب بدرجات تتفاوت فى العنف ، ومثل هذا التقلب فى ذاته امر غير مرغوب نظرا لما يترتب عليه من أضرار اجتماعية وأقتصادية بالغة . وفى الاجل الطويل قد يتعرض هذا الدخل للجمود المطلق او للتدهور النسبى وهنا تبرز مشكلة معدل النمو .

أذن يمكننا بقدر كبير من التجاوز فى الدقة أن نعطى تعريفا للتخطيط فيه الكثير من التعميم والتبسيط ، بأنه العملية التى يتم فيه تسخير جميع طاقات المجتمع وموارده من أجل تفادى التقلبات القصيرة الاجل ، ومن أجل الاسراع بمعدلات النمو ، أى من أجل التنمية السريعة السليمه .

أختلافه باختلاف نظام الدولة :

يمكننا بوجه عام أن نميز بين ثلاثة فئات من الدول :

أ — الدول الرأسمالية المتقدمة (الغربية)

ب — الدول الاشتراكية (الشرقية)

ج — الدول التى تعتبر متخلفة اقتصاديا .

ففى النوع الاول من الدول ، نجد أن عراقة تاريخها فى عملية النمو جعلها تركز على الشطر الاول من التعريف الاخير ، الا وهو القضاء على التقلبات القصيرة الاجل خاصة ما كان منها يصيب العمالة والتوظيف ، نظرا لان مشكلة البطالة ظلت فترة طويلة مرتبطة فى الاذهان بالدورات الاقتصادية التى تعرضت لها هذه الدول والتى كانت تؤدى الى تعطل البشر والالات معا . غير أن الجانب الخطر بالنسبة الى الكيان الاقتصادى والاجتماعى كان هو بطالة البشر ، ولذلك سلطت عليها الاضواء وبقيت بطالة الالات متوارية فى المقام الثانى من التفكير .

ولا يعنى هذا أن مشكلة التنمية لم تحظ باهتمام أى من هذه الدول . فالواقع أن مشاكل مابعد الحرب والتعمير والتخلص من آثر الدمار التى أصابت المعدات والانسان انشأ عند فئة من هذه الدول شعورا بضرورة الاسراع بمعدل النمو حتى يعود فيها دخل الفرد الى مستواه السابق ثم يجارى فى تقدمه المستويات التى يحق لها أن تأخذها بحكم رسوخ قواعد عملية النموفيها منذ القدم وتعتبر هذه المشاكل من الدوافع الرئيسية لتحويل النظرية الاقتصادية نحو معالجة مشاكل التنمية والتخطيط فى مثل هذه المجتمعات الآخذه بمبدأ الحرية الفردية .

على أن هذه الفئة من الدول التى تضم أوروبا الغربية بوجه عام وأمريكا الشمالية لا تشكل طبقه متجانسة متشابهة من حيث المبادىء الاساسية والاتجاهات . وانما نجدها تتراوح بين دول ركزت اهتمامها على الجانب المادى للمعيشة — خاصة سلع الاستهلاك المعمرة — كما هو الحال فى أمريكا ودول أولت عنايتها الجانب المعنوى وما يحتويه من خدمات عامة يقتضى توفيرها ذلك النظام الذى ساد فيها والذى أطلق عليه أسم اقتصاد الرفاهة Welfare Economy .

أما النوع الثانى من الدول فقد بدأ حياته الحديثة بثورة اجتماعية واقتصادية محددة المعالم ووجد أن تدعيم قواعدها يتطلب تقوية جهاز الانتاج فى المرحلة الاولى حتى ينطلق فيما بعد الى تحقيق الاهداف النهائية لثورته المذهبية . ومن هنا نجد اختلافا اساسيا فى الغايات وبالتالى فى الوسائل بين هذا النوع من الدول والنوع السابق .

وبين هذين النوعين من الدول تقف مجموعة من سكان هذا الكوكب موقف المبهور . فهى تشهد تفوقا هائلا فى نصيب الفرد من السلع والخدمات بالنسبة لسكان الفئة الأولى ، وهى تلمس يوما بعد الاخر تقدما كبيرا فى الجهاز الانتاجى لدول الفئة الثانية وتفوقا لها فى المعرفة الفنية فى كثير من النواحى . فاذا استطاعت مثل هذه الدول أن تتخلص من آثار الماضى التقليدى ، وانتقلت منه الى مرحلة الانطلاق نحو حياة أفضل ، وجدت امامها صرحا ضخما من الرغبات التى لابد من تحقيقها بأسرع مما حققته المجموعتان الاخريان حتى تلحق بهما .

والمشكلة التى تجابه هذه الدول لا تقف عند هذا الحد ، بل أن مما يعقدها هو سرعة النمو الذى تحققه الآن الدول التى تعتبر حاليا متقدمة . أن الهدف الذى أمامها ليس بالهدف الستاتيكى الساكن بل هو هدف متحرك ، ومتحرك بسرعة كبيرة .

الجانب الاخر للمشكلة يمكن تلخيصه فى الآتى : ان عمليتى النمو والتنمية تتمان فى أطار معين من العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، تتلخص فى القوانين الوضعية والمذهبية والطبيعية التى تشكل معالم كل مجتمع وتحدد نظمه ومؤسساته . فالدول الرأسمالية أخذت بادئ ذى بدء بمبدأ حرية الفرد ، ثم تطور بها الامر الى تدخل الدولة فى حدود تقل أو تزيد حسب الظروف والاحوال غير أنه يمكن القول بوجه عام ان امكانيات الحكومة ترتكز فى المقام الاول على السياسات الاقتصادية بصورتها التقليدية أى السياسات النقدية والمالية والائتمانية . ثم بصورها الحديثة التى تضم عدا ذلك السياسات السعرية والاجرية ، وأخيرا تجاوزت المألوف لتشمل تدخلا مباشرا فى ميادين الانتاج وتنظيم اجهزته بفرض القيود المادية الصريحة .

أما الدول الاشتراكية فقد أعلنت بصراحة ان دور الحكومة هو ملكية أدوات الانتاج وتسخيرها لتحقيق أهداف المجتمع . وهذا معناه قيام الحكومة مباشرة بالتصرف المطلق فى أجهزة الانتاج ولابد لها أذن من رسم خطط مفصلة وصريحة له ، تماما كما يفعل منتج فردى فى أقتصاد حر .

لذلك نجد أن هناك تباينا فى الوسائل مرده مدى امكانية تطبيق البرامج والخطط المرسومة ومدى امكانية الحصول على البيانات الاحصائية والمعلومات الفنية عن المجتمع ككل وعن جزئياته سواء فى شكل قطاعات عريضة أو مؤسسات متناهية فى الصغر . غير أنه بالرغم من تباين الوسائل لهذا السبب أو لما ابديناه من قبل من أسباب ، فأن هذه القاعدة تظل دائما صحيحة : أن هذه الدول قد اقامت فعلا المؤسسات والنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (أو هى على الاقل تدرك الصورة المرغوبة لها) التى تتفق مع مجموعة العقائد التى تؤمن بها ، وأن ماتدخله من تعديلات على هذه النظم ، انما يتمشى مع التطور الطبيعى لها بحيث يتم عادة دون ضجة أو عنف .

غير أن الامر يختلف بالنسبة للدول المتخلفة ، ذلك انها حديثة عهد بثوراتها الاجتماعية والسياسية أو مازالت بسبيلها نحوها . ولذلك تجد نفسها مضطرة الى أن تقوم بالعمليتين فى وقت واحد :—

العملية الاولى — هى تحديد معالم المجتمع الذى تريد أن تخلقه ، وتبتكر له النظم والاجهزة الملائمة (*)

---

* تظهر هذه المشكلة الى حد ما فى الدول الاشتراكية ، ولو أن حلها يتم فى المراحل الاولى للحكم الاشتراكى بصورة محددة شاملة وفى الغالب جذرية .

والعملية الثانية — هى محاولة خلق الجهاز الاقتصادى المناسب الذى يحقق تنمية اجتماعية واقتصادية سريعة ٠

الغايات والاهداف :—

نخلص من المناقشة السابقة الى أن التخطيط عملية تختلف فى مقوماتها وفقا لطبيعة المشاكل التى تحيط بالدولة ٠ ففى الدول الرأسمالية نجد أن الغاية الاساسية هى تجنب البطالة وتحقيق حد أدنى من النمو الاقتصادى المستمر يمكنه ان يؤدى فى الاجل القصير الى تفادى حدوث انتكاسات تربط الدولة بحلقة دورة اقتصادية تضر باقتصادياتها ودفع الاقتصاد القومى نحو توفير مقومات المستويات الاعلى للاستهلاك متخذة شكل سلع معمرة او خدمات ٠

أما بالنسبة للدول الاشتراكية فأن الغايات تتحدد (وفقا لماذهب اليه الاستاذ اوسكار لانج) فى الآتى :—

أ — التصنيع السريع للدولة ٠

ب — تجديد الزراعة وجعلها عصرية ٠

جـ — انشاء المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالمجتمع الاشتراكى أو — باختصار — تدعيم الجهاز الانتاجى لهذه الدول ٠

وتجد الدولة المتخلفة امامها قسطا كبيرا من الغايات ، تضم كل ماسبق بدرجات متفاوتة وتضم أيضا مجموعة أخرى تتوقف على الظروف الخاصة لكل منها ٠ ويمكن القول بوجه عام ان أحد الغايات التى يجب أن تضعها هذه الدول نصب أعينها ، تنمية المعرفة الفنية والادارية والتنظيمية خاصة وأن — الحكومات الوطنية فى هذه الدول حديثة عهد بتولى دفة الامور ، فهى لم تستقر بعد فى مباشرة مهامها الادارية التقليدية ، ومع ذلك القى عليها مباشرة عبء القيادة فى عملية التنمية ويعتبر التخلص من البطالة المقنعة فى هذه الدول وتطوير هيكلها الاقتصادى وتدعيم علاقاتها ومكانتها فى ميدان التعامل الخارجى من الاعتبارات الاساسية التى ترعاها فى وضع سياساتها التخطيطية ٠

على أن الامر لايقف عادة عند تحديد الغايات العامة Objectives لان الخروج من براثن المشكلة يتطلب تعيينا أدق لحدود هذه الغايات ٠ وهنا يصبح امام المسئولين مشكلة أعطاء

تحديد رقمى لهذه الغايات ، أى عليهم ان يعينوا الاهداف Targets التى يتعين على المجتمع أن يحققها خلال فترة معلومة والتى تترجم الغايات الى واقع عملى ملموس ، فأحد الغايات التى يسعى اليها التخطيط فى الاقليم الشمالى من الجمهورية العربية المتحدة تخليص الاقليم من ربقة الظروف الطبيعية التى تؤدى الى تقلب الدخل الزراعى بدرجة عنيفة تخفضه عن مستوى عادى يتراوح بين ٩٠٠ مليون ، ١٠٠٠ مليون ليرة الى مستوى منخفض يتراوح بين ٥٠٠ مليون و٦٠٠ مليون ليرة . هذه الغاية رغم اهميتها تحتاج الى المزيد من التحديد . ومن هنا كانت مشكلة تحديد الاهداف قائمة .

وعملية تحديد الاهداف هذه ليست بالعملية اليسيرة التى تحل بيرة قلم . ولكى نتلمس طريقنا اليها علينا أن نميز بين نوعين من الأهداف .

أ — الاهداف الأولية : Primary Targets وهذه الاهداف تعين القيم التى لابد وأن يبلغها بعض أو كل العناصر الاقتصادية الهامة مثل :

- تحقيق زيادة معينة فى الدخل القومى .
- تحقيق زيادة معينة فى الاستهلاك النهائى .
- تحقيق زيادة معينة فى الاستثمار فى جملته او فى قطاعات معينة .
- القضاء على البطالة او تحقيق مستوى معين للعمالة .
- التخلص من اختلال ميزان المدفوعات .
- وهكذا .....

هذه الاهداف تحدد على سبيل الحدس والتخمين وتقدير المسئولين لواقع المشاكل فى الدولة ، ولما يمكن ان يعتبر ممكنا .

ب — الاهداف المشتقة : Derived Targets . على ضوء الاهداف السابقة يمكن اشتقاق عدد كبير جدا من الاهداف التى تتناول باقى عناصر الاقتصاد القومى . فتحقيق زيادة معينة فى الدخل الزراعى فى الاقليم السورى تتطلب تدبير قدر معين من خدمات النقل الداخلى لضمان نقل المنتجات الى الأسواق فى الوقت المناسب وبالسعر المناسب . وزيادة الدخل الصناعى فى الاقليم الجنوبى بقدر معين ، تتطلب تحديد أهداف انتاجية محددة لكل قطاع من القطاعات الصناعية ، وهكذا .

تبقى بعد ذلك مشكلة الطريقة التى تصاغ بها الأهداف والوسيلة التي نصل بها الى تحديدها جميعا . وسوف نعالج المشكلة الثانية فى القسم التالى من هذا البحث . أما فيما يتعلق بالصياغه فأننا نستطيع التميز بين نوعين :

أ - الاهداف المحددة : fixed Targets وهى التى تأخذ شكل تحديد رقمى معين مثل زيادة الدخل القومى الى الضعف أو بمقدار أربعمائة مليون جنيه خلال خمسة سنوات أو تدبير عمالة لمليون شخص خلال فترة محددة وهكذا .

ب - الأهداف المرنة : Flexible Tagets وهذه لا تصل الى حد التحديد الرقمى النهائى وانما تضع حدودا دنيا أو عليا لبعض المتغيرات الاقتصادية ، أو تأخذ شكل تعيين اتجاه معين للتغير . مثال ذلك اشتراط الا تقل العمالة المترتبة على الخطة عن قدر معين أو الا يزيد العجز فى ميزان المدفوعات عن حد معين أو أن يجعل هذا العجز نهاية دنيا او تحقق أقصى زيادة ممكنة فى الدخل القومى .

وقليل من التفكير يهدينا الى أن الالتجاء الى النوع الاول من الاهداف محدودة ذلك أن تحديد جميع الاهداف التى قد تخطر للمخطط تحديدا تعسفيا يوقعه فى مشكلة تضارب الاهداف . فلو أنه حدد هدف الدخل القومى بألف مليون وهدف الاستهلاك النهائى بمبلغ ٨٠٠ مليون وأهداف الاستثمار بمبلغ ١٠٠ مليون لكل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات وهدف ميزان المدفوعات بالتوازن (أى يساوى صفرا) فأن واحدا على الاقل من هذه الاهداف لايمكن أن يتحقق لوجود علاقات بين هذه المجموعة من الاهداف بعضها يمكن ادراكه بسهولة (كأن يتساوى الفرق بين الدخل القومى والاستهلاك مع مجموع الاستثمارات المحلية فى القطاعات المختلفة وميزان المدفوعات) وبعضها لا يتضح الا بعد اجراء دراسات طويلة ومعقدة (كأن يتضح ان تحقيق هدف الدخل يقتضى توزيعا آخر للاستثمارات يختلف عما ذكر) .

لذلك نجد أن المخطط يلجأ الى تعيين أقل قدر من الاهداف المحددة والاعتماد ما امكن على الاهداف المرنة ، شريطة أن يتأكد من عدم تضارب هذه الاخيرة (لانه من الجائز أن تتضارب الحدود الدنيا او العليا ذاتها) وسوف نستعرض فيما بعد الطريقتين الأساسيتين

للتخطيط ، طريقة الاهداف المحددة التي تعتمد على تحديد بعض الاهداف الاولية واشتقاق الباقين ، وطريقة التخطيط الامثل التي تحدد اتجاهات وحدود لبعض التغييرات وتجرى التحليلات اللازمة التي على أساسها تتعيين قيم هذه المتغيرات وقيم غيرها من المتغيرات التي لابد من تحقيقها للوصول الى مجموعة الأهداف الاولية .

وبعبارة أخرى فأنه عند البدء في عملية التخطيط يكون لدينا عدد محدود من الاهداف المحددة — أوقد لايكون هناك أى هدف محدد اطلاقا . ويكون دور المخطط هو في الواقع الوصول الى تحديد رقمى لهذه الاهداف ولمجموعة الاهداف المشتقة التي ترتبط بها وتلزم للوصول اليها وهذا يقودنا الى مناقشة منطق عملية التخطيط ذاتها .

منطق عملية التخطيط :

يقضى منطق الاحداث الواقعية أن يأتى السبب وتتلوه النتيجة . ولما كان التخطيط يستبق الاحداث ليغيرها ويحل محلها احداثا أخرى مرغوبة . فأن منطق عملية التخطيط هو أن النتيجة مسبقة في أذن المخطط ثم يرسم لها الاسباب التي تكفل تحقيقا ، ويسعى بعد ذلك الى تأكيد تحقيق هذه الاسباب وعلى الدولة بعد ذلك ان تتبع الخطوات التي رسمها لتحصل على النتائج المرغوبة . وتتلخص العملية أذن في الآتى :—

أ — مشكلة الاختيار : Choice Problem وهى المتعلقة بتحديد الاهداف أى بتحديد مجموعة القيم التي يراد للمتغيرات الاقتصادية ان تبلغها سواء كانت من قبل الاهداف الاولية أو الاهداف المشتقة . وتنشأ مشكلة الاختيار على النحو التالى : يمكن تغيير مجموعة الاهداف الاولية واستنتاج الاهداف المشتقة ، وتصبح لدينا بذلك عدة صور ممكنة لنمو الاقتصاد القومى نختار انسبها .

ب — مشكلة التدبير : Implementation Problem ويقصد بها دراسة وانتخاب كافة التدابير والاجراءات اللازم توفرها لكى يستطيع المجتمع تحقيق هذه الغايات والاهداف .

جـ — مشكلة التنفيذ : Execution Problem ويقصد بها التطبيق الفعلى للتدابير والعمليات التي تؤدى الى بلوغ المجتمع ما اختير له من الاهداف .

وتتألف عملية وضع الخطة من مجموعة العمليات التى تؤدى الى حل المشكلتين أ ، ب ، بينما ينصب تنفيذ الخطة على العملية الثالثة (جـ) . ويمكن باختصار ان عملية وضع الخطة تتألف من شقين :

الأول — هو موضع اطار للخطة Plan- Frame يتناول جميع الارقام والمؤشرات التى تحدد للاقتصاد القومى وجزئياته مستويات معينة يجب أن تبلغها العناصر الاقتصادية .

الثانى — هو معالجة جميع مشاكل السياسة الاقتصادية والاجتماعية والمشاكل الفنية والادارية والانسانية التى تعترض سبيل التنفيذ الفعلى لمحتويات هذا الاطار .

ومرة أخرى يتضح لنا منطق العملية التخطيطية . ففى الحياة اليومية تقوم الحكومات والهيئات والافراد باتخاذ تدابير معينة ويقومون بتنفيذ هذه التدابير فينتج عن ذلك ، وعن طريق عمل الجهاز الاقتصادى ، نتائج تأخذ شكل مجموعة من القيم تبلغها العناصر الاقتصادية المختلفة . وقد رأينا فى محاضرات سابقة كيف يمكن تلخيص هذه النتائج فى أطار محاسبى معين يأخذ شكل حسابات قومية او جداول تدفقات قومية .. ...الخ

اذن يتعين على المخطط ان يضع مسبقا صورة محاسبية معينة لما يمكن ان تأخذه قيم العناصر الاقتصادية المختلفة بما يحقق الاهداف الاساسية المنشودة . ومن هذه الصورة نرتد الى العوامل والتصرفات التى يجب الاخذ بها لضمان تحققها ووفقا لما تبين لنا من قواعد الترابط والتشابك فى الاطارات المحاسبية المختلفة ، يمكن اعتبار جميع الارقام التى يتوصل المخطط اليها بشأنها والتى تشكل فيما بينها اطار الخطة تعتبير أهدافا لابد من تحقيقها جملة وتفصيلا ، لأن أى اختلال فى أحدها لابد وأن ينعكس — بدرجات متفاوته — على الباقين . وما لم يظهر ما يدعو للانحراف عن مجموعة أرقام الاطار — كوجود خطأ فى تقدير بعض المعاملات أو العلاقات أو الافتراضات أو ظهور صعوبات عملية خارجة عن أرادة المخطط والمنفذ معا . فأن أطار الخطة يجب أن يكون بمثابة وثيقة يلتزم بها جميع افراد الدولة وهيئاتها حتى لا تضار قضية التخطيط وتعجز عن تحقيق غاياتها .

وقد تبين لنا عند دراسة الانواع المختلفة للموازين والاطارات المحاسبية المختلفة أنه فيما عدا الموازنات المالية ، يجرى تكوين هذه الاطارات فى معزل عن التغيرات النقدية ، وتركز

العناية أساسا على الاعتبارات الحقيقية العينية ممثلة فى شكل الدخل الحقيقى والانفاق الحقيقى والتوازن الكمى للسلع ... الخ ومن ثم نجد أننا لو عالجنا الامر فى أسلوب قيمى (وهذا لابد منه فى غالب الامر) فسوف نضطر — على الاقل فى المراحل الاولى — الى افتراض ثبات الاسعار . هذا الفرض (الذى يلازم مرحلة الاختيار) لايعنى فى ذاته توجيها معينا للسياسة السعرية لأن مثل هذا التوجيه يعالج فى مرحلة التدبير ، ولو أن تحديده لابد وأن تنعكس آثاره على عملية الاختيار أيضا .

هناك عامل آخر يجب أن نأخذه فى الحسبان ، ونقصد به عنصر الزمن ، فالتخطيط يتسع أفقه الزمنى الى فترات تتراوح بين خمس سنوات وخمس وعشرين سنة . وهو فى نفس الوقت عملية متصلة . وعلى ذلك لابد وأن تكون عملية وضع أطار الخطة للسنة الحالية مرتبطة بشكل الاطار المتوقع للوضع النهائى الذى يحدده الافق الزمنى للخطة . وبعبارة أخرى فأن عملية وضع الخطة طويلة الاجل تتطلب منا أن نحدد الاطار الذى يصور وضع الاقتصاد القومى عند نهاية الخطة بجانب وضع اطار للسنة الحالية .

الى جانب هذا فأن مبدأ المرونة فى التخطيط يتطلب اعتبار التخطيط عملية متصلة مستمرة وبالتالى فأن على المخطط أن يعيد النظر بصفة دورية (سنويا مثلا) فى الاطار الخاص بنهاية الفترة وذلك على أساس :

أ — التجربة والخبرة المكتسبة

ب — التطور الفعلى للامور .

حـ — ضرورة تغيير الفروض الاساسية (مثل فرض ثبات الاسعار).

د — توفر المزيد من المعلومات والبيانات الفنية والاحصائية الدقيقة مع تقدم عملية التخطيط

واذا كان الاطار يصاغ فى المرتبة الاولى على أساس حقيقى وكمى ، فلابد فى النهاية من أن يضم اليه اطار مالى ونقدى بجانب الاطار العمالى ، حتى تتكامل أركان الخطة . أى أن — الصورة المادية تتخذ أساسا لاهدف فى حد ذاتها ، وبدون ذلك لا يعتبر اطار الخطة مكتملا فالقاعدة الاساسية عند وضع الخطة هى التأكد من توازنها . والتوازن يشمل كافة النواحى السلعيه والمالية والبشرية ، والا فأن المجتمع سوف يسعى الى تحقيق نوع من التوازن حسبما تقتضيه

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التى تربط مفرداته ببعضها البعض ، وينجم عن ذلك تحقـــــق قيم للمتغيرات الاقتصادية مختلفة عما كان مرجوا لها .

والاقتصار على رسم صورة للتوازن الدخلى والسلعى دون استكمال النواحى المالية والبشريـة يعرضنا لنفس الخطر نظرا لتشابك هذه الجوانب معـا .

ثانيا : مراحل تصميم اطار الخطة

مقدمـــــة :

ما زالت الدول المختلفة الآخذة بنظام التخطيط تجتهد فى تحسين الوسائل العلميـة والعملية له مستفيدة بذلك من الخبرة (القصيرة) فى هذا الميدان ومن التقدم السريع الـذى مر به علم الاقتصاد خاصة الاقتصاد الرياضى ، وهو تقدم يرجع الفضل فيه الى التخطيط ذاتـه سواء كان هو التخطيط من أجل التنمية السلمية أو من أجل التعبئة العسكرية . وعلى ذلـك فانه من المتعذر وضع قواعد محددة وعامة يمكن القول بضرورة اتباعها عند تصميم اطار خطة قومية شاملة . فالعناصر التى تحدد مشكل الاطار النهائى ومراحله يمكن تحديدها فى عاملـين أساسيين :

(أ) الأول هو الأسلوب العلمى للتخطيط .

(ب) والثانى هو النظام الاقتصادى للدولة وأنواع المشاكل التى تواجهها .

وتتباين أساليب التخطيط وتتطور بسرعة مع الزمن . ولكن يمكن بوجه عام التمييز بـين أسلوبين رئيسيين :

أ — أسلوب التخطيط الأمثل Optimality Approach وهذا الأسلوب رغم وجاهتـه المنطقية ، يتميز بالتعقيد فى الحسابات والأساليب الرياضية المستخدمة مما يجعلـه بعيدا عن متناول الكثيرين من المشتغلين بالتخطيط . وقد تمت فيه دراسات نظريـة عديدة خاصة فى أسلو (النرويج) وبدىء أخيرا فى محاولة تطبيقه ولو على سبيـل التجربة والاختبار (*) .

ويعتمد هذا الأسلوب على انتخاب مجموعة من الأهداف المرنة مع اعطاء كل هدف منها وزنا يتناسب مع أهميته فى انظار المسئولين عن السياسة العامة فى الدولة للحصول

(*) يجرى العمل فى تطبيقه فى الاقليم الجنوبى للجمهورية العربية المتحدة بالتعاون مـع الاستاذ راجنر فريش وقد بدأ علماء التخطيط الروس فى تطبيقه مؤخرا فى روسيا السوفيتية .

على مجموعة تفضيلات هؤلاء المسئولين والأولويات التى يعطونها للأهداف المختلفة • ويتم فى نفس الوقت تحديد لبعض العناصر الرئيسية فى الاقتصاد القومى تضمن تحقق تلك الأهداف بدرجة معينة •

وبعد ذلك يسعى المخططون الى انشاء جدول للتدفقات القومية يصور ما سوف تكون عليه العلاقات الصناعية والداخلية فى الدولة اذا ما أريد الوصول بالأهداف الى أقصى ما يمكن تحقيقه فى ظل الظروف القائمة • وهذا يقتضى تحديد شكل جدول التدفقات القومية (انظر الوثيقة ٣١٠٣١ب) وتعيين القطاعات التى ينقسم اليها الاقتصاد القومى واحتياج كل منها لأغراض التشغيل ولأغراض الانشاء معبرا عنها فى شكل معاملات فنية تستخلص من واقع الدراسات الاحصائية السابقة ومن واقع الدراسات التى تكون الهيئات المختلفة قد أجرتها بالنسبة للمشروعات والبرامج المختلفة ، كذلك يتم تحديد شكل العلاقات التى تربط مستوى الدخل بالانتاج وتوزيع هذا الدخل فى كل قطاع ثم كيفية التصرف فى الدخول وأنواع الطلب النهائى والعوامل التى تؤثر فيها •

ومن مجموعة المعاملات والعلاقات يتكون ما يسمى بالنموذج التخطيطى الأمثل ، تستخدم الطرق الرياضية فى حله للوصول الى تحديد لكافة عناصر جدول التدفقات فيتعين بذلك الحجم الذى يجب أن يبلغه الانتاج الجارى فى كل قطاع والاستيراد اللازم له والدخل المتولد فيه وتوزيعه ومستلزمات انتاجه واحتياجاته الاستثمارية وحجم الصادرات والاستهلاك النهائى وهكذا • وبذلك نحصل مباشرة على صورة تفصيلية للاقتصاد القومى (أى الاطار التخطيطى له) نضمن فيها

١ — وصول الاهداف الى أقصى ما يمكن أن تصل اليه •

٢ — توازن الاقتصاد وقطاعاته دون التعرض لاختناقات أو انتكاسات •

فاذا تم تحديد هذا الاطار المفضل عرض على الهيئات المختلفة ليعمل كل منها على انتقاء المشروعات التى تتفق والارقام التى حددها • ومن الممكن أن يستخدم نفس الأسلوب فى دراسة المشروعات ذاتها بحيث يتم اختيار المشروعات التى تحقق الشروط السالفة مباشرة • وهذا يتطلب جهدا اضافية خاصة لأن المشروعات التى تدرس بهذا السبيل يجب أن يكون حجمها أكبر

بكثير مما هو ممكن تنفيذه في الفترة المدروسة • ولا بد أن تكون قد اجتازت المراحل الأولية الخاصة بتصميم المشروعات وتقويمها فنيا واقتصاديا وربطها داخل برامج محددة للقطاعات يراعى فيها الترابط والتسلسل الزمني •

ب ـ أسلوب الأهداف المحددة : Target-Setting Approach وهذا هو أكثر الأساليب شيوعا ولو أنه يمكن اعتباره أسلوبا محدد المعالم اذ تختلف فيه السبل والتطبيقات وبوجه عام يمكن القول بوجود ثلاث مراحل لاطار الخطة في ذات الأسلوب •

١ ـ المرحلة الأولى يتم فيها وضع الاطار الاجمالي العام • ونقطة البدء هي اختيار هدف أو عدد صغير من الأهداف الأولية (الدخل القومي أو الاستهلاك النهائي ••• الخ) ثم نكون نموذج رياضي تحليلي تستخلص منه الأهداف المشتقة في شكل قيم المتغيرات الاجمالية الأساسية الأخرى في الاقتصاد القومي (كحجم الاستثمار المحلي الانفاق الحكومي •••• الخ) وهذا ساعد على تبين الامكانيات البديلة للتنمية ودراستها خاصة بالنسبة للخطط المتوسطة والطويلة الأجل •

٢ ـ المرحلة الثانية تتناول وضع الاطار التفصيلي المبدئي ويتوقف مدى التفصيل على شكل الجهاز الاقتصادي للدولة • فالدول الغربية تركز عنايتها أساسا على وضع ما يسمى بالموازنة القومية الدخلية التي ترتكز على عمل تنبوءات واسقاطات لعناصر الحسابات القومية ، ومن الممكن أن تجرى بجانبها دراسات تحليلية أو تطبيقات لتحليل المدخلات والمخرجات تتضح منه اتجاهات الجهاز الانتاجي ونشاط القطاعات الاقتصادية المختلفة ، أما الدول الشرقية فتلجأ الى أسلوب الموازنات المادية للمصادر والاستخدامات وتشمل موازنات السلع والقوى العاملة والموارد المالية •

والوصول الى هذا التوزيع التفصيلي يمكن أن يتم بعدة طرق فمن الممكن أن تجرى دراسات مختلفة للقطاعات ثم يصير توزيع تعسفي واجتهادي بين القطاعات يراعى فيه عدم الابتعاد عن الأهداف الأساسية • وهذا الاسلوب يتفق الى حد كبير مع القواعد المتبعة عند وضع الميزانيات الحكومية دون الالتزام بخطة قومية شاملة ومحددة • (مثلا عند وضع الباب الثالث بالميزانية فيما سبق) • وطبيعي أن الاعتماد على هذا الأسلوب لا يضمن الوصول الى أفضل النتائج أو امكانية تحقيق الأهداف المرتجاه فعلا •

هناك طريقة أخرى أكثر شيوعا هى ما يمكن اعتباره طريقة التجربة والخطأ ، وتقوم على أساس اجراء دراسات تحليلية مفصلة لكل قطاع من القطاعات يحسب فيها عدد كبير من المعدلات والمعاملات كمعدات النمو والمعاملات الفنية والرأسمالية والعمالية ... الخ ، مبدأ بعمل توزيع تعسفى بين القطاعات وتحسب الآثار المترتبة على هذا التوزيع من واقع الموازنات التى تستخدمها الدولة لهذا الغرض . ومن الواضح أن هذا التوزيع لا يضمن التوازن الكامل مباشرة لذلك تدرس الموازين لتبين أوجه الاختلال فيها ، وعلى أساس هذه الاختلالات يمكن اعادة النظر فى التوزيع ، فقد يتضح مثلا أن التوزيع يؤدى الى ظهور فائض لا يمكن التصرف فيه من سلعة معينة أو قد يظهر العكس وهكذا . وباعادة التوزيع يمكن القضاء على جانب كبير من هذه الاختلالات ولكن قد يبقى بعضها أو يظهر غيرها . ولكن على نطاق أضيق . وهكذا يعاد التوزيع ويعاد دراسة التوازن حتى تطمئن فى النهاية الى الوصول الى الصورة المتوازنة المنشودة .

من الممكن أيضا استعمال طريقة ثالثة تعتمد على تحليل المدخلات والمخرجات فتجرى تقديرات للدخل وتوزيعه ثم للطلب النهائى من كل قطاع بمكوناته المختلفة ، ومن واقع مصفوفة المعاملات الفنية (المصححة وفقا لاتجاهات الانتاج الجديدة) يمكن استنتاج التوسعات المطلوبة فى انتاج كل قطاع وفى طاقاته الرأسمالية بالتالى . وفى هذا بطبيعة الحال اختصار للخطوات التى تستخدم فى الطريقة السابقة ولو أنه لا يسمح باستخدام كل المعلومات عن تطورات القطاعات بسهولة .

٣ — المرحلة الثالثة هى وضع الاطار النهائى التفصيلى (وأيضا الاجمالى) . ومدى شمول هذا الاطار وتفاصيله تتوقف على شكل المرحلة الثانية . فاذا كان الاقتصاد حرا ودور القطاع العام فيه محدود ، اقتصرت التفاصيل التى تعنينا هنا على بيان بعض المشروعات التى لا بد وأن يتولاها القطاع العام والاتجاهات المرتقبة للقطاع الخاص وكذلك تفصيل بعض المتغيرات التى يتحكم فيها القطاع العام مثل الانفاق الجارى وتوزيعه والضرائب ... الخ . ويحدث تركيز مباشر على عملية التدبير ووضع السياسات والاجراءات الاقتصادية المناسبة .

أما فى الدول الشرقية فيتم فى هذه المرحلة ترجمة الموازين الى مشروعات أى أن المشروعات الانتاجية يراعى فى اختيارها تحقيق مستويات الانتاج وأنواعه وفقا لما يظهر من عملية التـــوازن السلعى ، كما يراعى أيضا تحقيق الموازين العمالية والمالية فى نفس الوقت (*) .

وطبيعى أن الصورة النهائية للاطار يمكن أن تختلف عما كان مقدرا فى المراحل السابقـــة غير أن هذا يجب أن يتم تحت شرطين : الاول هو عدم الخروج عن الأهداف المقررة . والثانى هو ضمان التوازن فى الخطة . فاذا حقق الاطار التفصيلى النهائى هذين الشرطين أمكن منـــه استخلاص بعض الاجماليات التى يتشكل منها الاطار الاجمالى وبذلك نتوصل الى الأرقـــام النهائية لهذا الأخير .

وسوف نتناول فيما يلى الاشكال المختلفة لمراحل الاطار فى أسلوب الاهداف المحـــددة وهو الاسلوب الذى اتبع فى الخطة الأولى للجمهورية العربية المتحدة .

الاطار الاجمالى العام :

تتلخص المرحلة الاولى كما أسلفنا فى وضع اطار مبدئى مختصر ، يركز الانتباه فيه علـــى الاجماليات الأساسية فى الاقتصاد القومى : كالدخل القومى والاستثمار والاستهلاك والانتاجيـة المتوسطة . ويساعد هذا الاطار فى دراسة التطورات الطويلة الأجل بصورة تقريبية ، ومنه يمكـــن تعيين الاهداف الأولية .

وكما هو معلوم فان الدخل القومى يحتل مركزا رئيسيا بالنسبة لمقاييس النمو ومؤشراتـــه ، وعلى ذلك يمكن اعتبار الوصول بالدخل القومى الى أقصى معدل ممكن مقياسا صالحا يمكن الأخذ به كهدف أولى أساس . والجدول التالى يبين معدلات نمو الدخل القومى ودخل الفرد فـــى بعض الدول الغربية المتقدمة .

(*) لا تقف العملية فى الدول الشرقية عند هذا الحد اذ تدخل هذه الدول فى مفاوضات مع بعضها البعض للانفاق على تجاراتها الخارجية وهذا قد يؤدى الى تغيير الموازيـــن الاولية .

جدول رقـــم (١)

معدلات النمو السنوية للدخل القومى ودخل الفرد (١٨٦٠ ـ ١٩٥٠)

الدولـــة	المعدل المتوسط لنمو الدخل القومى				المعدل المتوسط لنمو دخل الفـــرد			
	١٨٦٠ـ ١٩١٣	١٩١٣ـ ١٩٣٨	١٩٣٨ـ ١٩٥٠	١٩١٣ـ ١٩٥٠	١٨٦٠ـ ١٩١٣	١٩١٣ـ ١٩٣٨	١٩٣٨ـ ١٩٥٠	١٩١٣ـ ١٩٥٠
الولايات المتحدة	٤ر٣	٢ر٠	٥ر٧	٣ر٠	٢ر٣	٩ر٠	٢ر٤	٢ر٠
كنـــدا	٠٠	١ر٧	٥ر٩	٢ر٨	٠٠	٢ر٠	٤ر٠	١ر٤
استراليـــا	٣ر٧	٢ر١	٢ر٦	٢ر٣	١ر٧	٤ر٠	١ر١	٠ر٦
نيوزيلندا	٠٠	٠٠	٣ر٣	٠٠	٠٠	٠٠	٢ر٤	٠٠
المملكة المتحدة	٢ر٤	١ر٠	١ر٦	١ر٢	١ر٥	٨ر٠	١ر٢	٩ر٠
فرنســـا	١ر١	١ر١	٢ر٠	٩ر٠	٩ر٠	٩ر٠	صفر	٧ر٠
المانيـــا	٣ر٠	٣ر١	٢ر٣	١ر٧	٢ر٠	٧ر٠	٧ر٠	٧ر٠
هولنـــدا	٢ر٣	٢ر١	١ر٨	١ر٧	٨ر٠	٦ر٠	٦ر٠	٦ر٠
بلجيكا	٢ر٢	١ر٠	٦ر٠	٩ر٠	١ر٤	٦ر٠	٣ر٠	٥ر٠
سويسرا	٢ر٦	١ر٦	٢ر١	١ر٨	١ر٤	١ر٢	١ر١	١ر٢
السويد	٢ر٠	١ر٩	٢ر٥	٢ر١	١ر٣	١ر٤	١ر٧	١ر٥
النرويج	٢ر٣	١ر٩	٣ر٠	٢ر٣	١ر٦	١ر٢	٢ر١	١ر٥
الدانيمارك	٢ر٨	٢ر١	٣ر٢	٢ر١	١ر٨	٠ر٨	١ر٢	٠ر٩

(٠٠) = البيانات غير متوفرة

ويتضح من هذا الجدول ان الفترة الاخيرة (١٩٣٨ـ١٩٥٠) تتميز بوجه عام بارتفاع معدلات النمو فيها ، وان هذه المعدلات قد تراوحت ـ بالنسبة للدخل القومى فى مجموعه ـ بين ٦ر٠٪ ، ٦٪ (*) ومن الممكن أن نشهد معدلات أخرى فى باقى أرجاء العالم قد تقفز الى حوالى ١٠٪ أو أكثر غير أن مثل هذه المعدلات لا تتصف بصفة الديمومة . ففى بعض دول اوروبا الغربية نجد أن

(*) انظر الملحوظة الواردة فى صفحة

معدلات النمو فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الاخيرة وصلت ارقاما خيالية ويرجع ذلك الى ان هذه الدول التى تلت الحرب العالمية الاخيرة وصلت ارقاما خيالية ويرجع ذلك أن هذه الدول أصيبت بضربات قاصمة فى انتاجها ودخلها وفى رأسمالها القومى ولو أنها ظلت محتفظة بالمعرفة والخبرة الفنية وحصلت على موارد أجنبية ضخمة بحيث لم تكن العملية بالنسبة لها أكثر من اعادة انشاء ، وعودة بالدخل من مستوياته الدنيا التى بلغها الى مستوياته العادية المرتفعة ثم استمرار التقدم به .

كذلك حققت الدول الاشتراكية وبعض الدول الأخرى — كاليابان — معدلات كبيرة للنمو (جدول ٢ ، ٥) يمكن أن نفردها الى عدة عوامل ، منها تمكن هذه الدول من ضغط انفاقها الاستهلاكى وتخصيص نسبة كبيرة من مواردها (تصل أحيانا الى ربع الدخل القومى) .

جدول رقم (٢)
بعض معدلات نمو الدخل القومى السنوية

الدولة	الفترة	المعدل السنوى %
اليابان	١٨٨٧ـ١٩١٣	٣ر٣
"	١٩١٤ـ١٩٣٧	٦ر٧
"	١٩٤٨ـ١٩٥٤	١٠
الاتحاد السوفيتى	١٩٢٨ـ١٩٣٧	١٦
" "	١٩٤٩ـ١٩٥٣	١٥
بولندا	١٩٤٧ـ١٩٥٣	١٤ر٥
تشيكوسلوفاكيا	١٩٤٨ـ١٩٥٣	١٢
المجر	١٩٥٢ـ١٩٥٣	١٢
بلغاريا	١٩٥٢ـ١٩٥٣	١٦

لأغراض التكوين الرأسمالى ، ومنها أيضا أخذ هذه الدول بمبادىء التنظيم الصناعى الحديث وسرعة تنميتها للمعرفة الفنية والتنظيمية ، وهى عناصر يمكنها أن تحقق زيادات كبيرة فى الدخل القومى (بالنسبة لدول كانت أساسا مختلفة) بدون تكلفة مادية مباشرة كبيرة . ولا ينتظر لهذه

المعدلات أن تستمر عند مستواها الماضى (فى ضوء الاعتبارات التكنولوجية الراهنة) ، خاصة اذا افسحت هذه الدول المجال أمام الاستهلاك النهائى لكى يصل الى المستوى الذى يتفق مع أهدافها النهائية الرامية الى رفع مستوى المعيشة لجمهرة السكان فيها .

وعند اجراء الدراسات الأولية عن الخطة القومية فى الاقليم الجنوبى ، لوحظ أن الدخل القومى فى الماضى كان ينقلب بصورة غير منتظمة من سنة الى أخرى وذلك بتأثير الاحداث القومية والعالمية كالحروب والأزمات الدولية ـ غير أنه لم يظهر تقدما مع الزمن بأكثر مما أظهره عدد السكان خلال هذه الفترة ، اذ كان السكان يزيدون بمعدل سنوى ارتفع من حوالى ٩ر١٪ خلال الربع الأول من القرن الحالى الى ٥ر٢٪ فى السنوات الأخيرة ، الأمر الذى ترتب عليه أن بقى دخل الفرد (الحقيقى) على مستواه ، ان لم يتعرض للتدهور حتى سنوات قلائل مضت . وبعبارة أخرى فان معدل نمو الدخل الحقيقى لم يتجاوز ٥ر٢٪ وهو معدل أن اتفق مع كثير من المعدلات المشاهدة ، الا أنه لا يساعد على تحقيق أى ارتفاع فى نصيب الفرد ، الأمر الذى أدى الى تزايد الشعور بالتخلف النسبى للاقليم . ويبين الجدول رقم (٣) تقديرات تقريبية لمتوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الاقليم الجنوبى خلال نصف القرن الأخير (*) .

(*) المصدر ـ الدكتور احمد فؤاد شريف : الاتجاهات العامة لنمو الاقتصاد المصرى مذكرة رقم ١٢١ ـ لجنة التخطيط القومى .

جـــدول رقـــم (٣)

متوســـط الدخل الحقيقى لـلفرد من سكان الاقليم الجنوبى
بأسعار ١٩٥٤ خلال الفترة ١٩١٣ـ١٩٥٧

السنـــة	عدد السكـــان (بالمليـون)	دخل الفرد بالجنيه (بأسعار ١٩٥٤)	السنـــة	عدد السكـــان (بالمليـــون)	دخل الفرد بالجنيه (بأسعار ١٩٥٤)
١٩١٣	١٢ر٢	٣٦ر٠	١٩٤١	١٧ر٢	٢٨ر٥
١٩٢١	١٣ر٤	٣٣ر٥	١٩٤٢	١٧ر٥	٢٩ر٥
١٩٢٢	١٣ر٥	٣٤ر٠	١٩٤٣	١٧ر٨	٢٧ر٥
١٩٢٥	١٤ر٠	٣٧ر٥	١٩٤٤	١٨ر١	٢٨ر٥
١٩٢٨	١٤ر٤	٣٨ر٠	١٩٤٥	١٨ر٥	٢٨ر٠
١٩٣٠	١٤ر٨	٣٥ر٠	١٩٥٠	٢٠ر٤	٤١ر٥
١٩٣١	١٤ر٩	٣٤ر٠	١٩٥١	٢٠ر٩	٣٧ر٩
١٩٣٣	١٥ر٣	٣٣ر٠	١٩٥٢	٢١ر٥	٣٢ر٥
١٩٣٥	١٥ر٦	٣٢ر٠	١٩٥٣	٢٢ر٠	٣٤ر٥
١٩٣٧	١٦ر٠	٣٥ر٥	١٩٥٤	٢٢ر٥	٣٨ر٥
١٩٣٨	١٦ر٣	٣٣ر٠	١٩٥٥	٢٢ر٩	٣٨ر٦
١٩٣٩	١٦ر٦	٣٤ر٥	١٩٥٦	٢٣ر٤	٣٤ر٧
١٩٤٠	١٦ر٩	٢٩ر٥	١٩٥٧	٢٣ر٩	٣٢ر٥

ويتضح من هذا الجدول أن متوسط دخل الفرد ظل يتأرجح طيلة الفترة المبينة حول متوســـط يبلغ ٣٤ جنيها (بأسعار ١٩٥٤) ، وأنه ان لم يتجه الى النقصان ، فهو قد ظل ثابتا على الأمـد الطويل ولم يظهر مايبشر باتجاهه الى الارتفاع اطلاقا .

ولقد اجريت خلال السنوات الاخيرة دراسات الغرض منها البحث فى امكانية مضاعفة الدخـــل القومى خلال عشرين عاما ، أى جعل المعدل المتوسط للنمو ٣ر٥٪ سنويا ، مما يفسح المجال أمـــام السكان الذين سيزيد عددهم بحوالى ٥٦٪ فى نفس الفترة لان يرتفع متوسط دخل الفرد منهـــم بحوالى ٢٨٪ خلال العشرين عاما ، اى بحوالى ١٪ سنويا . وهذا على تواضعه يعتبر تقدما كبيرا عمـــا أمكن تحقيقه فى الماضى .

غير أن ارتفاع المعدلات السائدة في دول العالم الاخرى يعنى اننا لن نستطيع المحافظة على المركز النسبى الحالى على تدهوره ، بل سوف يزداد تدهور هذا المركز النسبى ، الامر الـــــذى يدعو الى التفكير جديا فى الاسراع بمعدل النمو عن ذلك . ولذلك فقد درست امكانيات مضاعفة الدخل فى عشرة أعوام بدلا من عشرين عاما بحيث يقفز النمو السنوى فى الدخل القومى الى ٢ر٧٪ ، وهومعدل يعتبر مرتفعا بالنسبة لمعظم المعدلات المشاهدة كما يتضح من الجداول السابقة .

على أساس هذا الرقم المحدد لمعدل النمو ، وبناء على التقديرات الاولية للدخل القومـــى ومكوناته ، أمكن تحديد الرقم النهائى للدخل فى السنة العاشرة واصبح على جهاز التخطيط أن يدرس الاهداف الرئيسية الاخرى التى يمكن اشتقاقها من هذا الهدف والتى تتفق مع المقومات الاخرى للتنمية

ومن هنا تبدأ المشكلة الفعلية لوضع اطار الخطة ، وحل هذه المشكلة ـ بوجه عام ـ يتوقـــف على نوع المشاكل التى تصادف الدولة . ويمكننا أن نميز بين أسلوبين رئيسيين يختلفان من حيث نقطة البدء وان التقيا فى النهاية بحيث يمكن دائما الجمع بينهما بدرجات واشكال مختلفة وفقا لظروف الدوله

أولا ـ حالة الاقتراب من العمالة الكاملة :

هذه هى الحالة التى تواجه كثيرا من الدول الغربية الآخذة بمبدأ التخطيط ، والاسلـــوب المتبع هنا يعتمد على الآتـــى :

(١) البحث فى امكانيات التطور المستقبلة (أى عمليات تنبؤ واسقاط)

(٢) دراسة وسائل النهوض بالعوامل المحددة لهذا النمو

(٣) استخلاص الرقم التى يجب أن تبلغها المتغيرات الرئيسية الاخرى ، وذلك بالاستعانة بنموذج اقتصادى مناسب .

والموقف فى هذه الدول بوجه عام يدل على ان مستوى العمالة قد بلغ فيها حدا يقارب الكمال وأن معدل زيادة القوة العاملة يرتبط الى حد كبير بمعدل نمو السكان ، خاصة وأن نسبة المشتغلين الى جملة السكان لاتتعرض الى تغير يذكر .

معنى هذا ان اى ارتفاع فى نصيب الفرد يتوقف اساسا على الزيادة التى يمكن تحقيقها فى متوسط انتاجية المشتغل . وقد اتضح من الدراسات التى اجريت فى هذا الميدان ان الانتاجية يمكن أن ترتفع

فى مثل هذه الدول بحوالى ٥ر١٪ سنوياً (*) . ومن الممكن زيادة هذا المعدل اذا تيسر احداث تغير فى نظام الانتاج بما يجعله اعلى من حيث الكثافة الرأسمالية ، لان معنى هذا زيادة عناصر الانتاج التى تتعاون مع العامل الواحد ، وبالتالى ارتفاع الانتاجية المتوسطة للعامل .

اذن بمعرفة معدل نمو السكان والمعدل المرغوب لنمو الانتاجية يمكن استنتاج معدل نمو الدخل القومى (كحاصل ضرب المعدلين) . وبمعرفة الدخل القومى الحالى يمكن تقدير مايجب ان يصل اليه الدخل بعد عدد من السنين (خمس او عشر سنوات) كما يمكن ايضا تقدير حجم الواردات حينئذ على اساس نسبة الواردات الى الدخل القومى والتطور فى هذه النسبة .

وبما أن الفرق بين الصادرات والواردات الجارية يغطى بصادرات أو واردات رأسمالية ، فان دراسة الحجم المرتقب لهذه الاخيرة يمكننا من الوصول الى تقدير لحجم الصادرات المرتقب . ومن جهة اخرى يمكن تقدير حجم المدخرات وحصيلة الضرائب من واقع دراسة معدلات الادخار والضرائب والتطور المرتقب فيها مع تطور الدخل .

فاذا عرفنا حجم المدخرات المحلية وحجم الواردات الرأسمالية أمكن تقدير حجم الموارد التى سوف تكون متاحة للدولة لتمويل استثماراتها المحلية . وهنا تنشأ مشكلة جديدة : هل تكفى هذه الموارد والاستثمارات لكى يحقق الاقتصاد القومى الزيادة المرتقبة فى الدخل ؟ وللاجابة على هذا السؤال لابد من دراسة مايسمى " بمعامل رأس المال " والمقصود به هنا هو المعامل الحدى لرأس المال الذى يمثل الزيادة الواجب تحقيقها فى رأس المال الحقيقى (اى الاستثمار الجديد) للحصول على وحدة اضافية من الدخل .

ويتضح من المعلومات المتوفرة عن عدة بلدان لفترات طويلة (انظر أيضا جدول ٥) ان هذا المعامل (محسوبا على اساس سنوى) يتراوح بين ٢ ، ٤ أى بمتوسط ٣ . والجدول التالى يبين بعض القيم المشاهدة لهذا المعامل :

---

* وهذا يعنى ان متوسط دخل الفرد ـ فى هذه الظروف ـ ينمو بنفس المعدل . فاذا كان معدل نمو السكان يتراوح بين ١٪ ، ٥ر٢٪ كان معنى هذا نمو الدخل القومى بمعدل يقع بين ٥ر٢٪ ، ٤٪ . وهذا يلقى ضوءا على المعدلات المبينة فى جدول رقم (١) .

جـدول رقـم (٤)
بعض القيم المشاهدة لمعامل رأس المال

الدولة	التاريخ	المعامل	الدولة	التاريخ	المعامل
الارجنتين	١٩١٣	٨ر٥	الولايات المتحدة	١٨٨٩	٠ر٣
استراليا	١٩١٣	٥ر٥	" "	١٩٠٩	٤ر٣
ايطاليا	١٩١٣	٤ر٤	" "	١٩١٣	٣ر٤
اليابان	١٩١٣	٦ر٣	" "	١٩١٩	٨ر٣
المكسيك	١٩٥٥	٥ر١	" "	١٩٣٩	٣ر٣
الهند	١٩٥٥	٥ر١	متوسط لحوالى ٣٠ دولة		حد ادنى ٠ر٣ حد أقصى ٧ر٤

والتفاوت المشاهد يرجع الى عدة عوامل منها العوامل المحيطة بالدولة فى السنة التى يجرى عنها القياس ، ومدى الاستفادة من عناصر الانتاج الاخرى بجانب رأس المال كما يتوقف ايضا على اتجاهات الاستثمار نظرا لتفاوت معامل رأس المال من قطاع لآخر .

وبمعلومية حجم الاستثمار المحلى المرتقب ومعامل رأس المال يمكن تقدير حجم الزيادة المتوقعة فى الدخل القومى بقسمة الاول على الثانى ، وتقارن هذه الزيادة بالزيادة التى قدرت أولا على اساس انتاجية العامل . ويعاد النظر فى جميع التقديرات السالفة بما يكفل توافقها معا . وبذلك نحصل على تقديرات كل من :

الدخل القومى ـ الواردات ـ الصادرات ـ الادخار المحلى ـ الاستثمار المحلى ـ حجم العمالة ـ متوسط انتاجية العامل ـ ايرادات الحكومة الجارية .

ومن هذه الارقام يمكن ايضا استنتاج التطور فى الاستهلاك النهائى وفى متوسط استهلاك الفرد . ويتخذ هذا كضابط لتحديد النمط المرغوب للنمو ، لانه يضع حدا لامكانيات التوسع فى الادخار وبالتالى الاستثمار المحلى . كذلك يمكن عن طريق معرفة الايرادات الجارية للحكومة وحجم العبء الملقى عليها من أجل تدبير مدخرات حقيقية ، تقدير الاستهلاك الحكومى الجارى .

ولابد هنا من مراعاة الشرط التوازنى القاضى بتساوى الدخل والانفاق القوميين :

الدخل القومى = الاستهلاك النهائى الخاص + الاستهلاك الحكومى
+ الاستثمار المحلى + (الصادرات — الواردات)
= الاستهلاك النهائى بنوعيه + الادخار المحلى .

وبذلك نكون قد توصلنا الى مجموعة الارقام الاساسية لاطار الخطة الاجمالى .

ثانيا — حالة وجود عجز فى الموارد الاستثمارية :

هذه هى الحالة التى تواجه غالبية الدول المتخلفة التى تكون متخمة عادة بالايدى العاملة التى تعانى غالبا من بطالة كلية أو جزئية ، صريحة أو مقنعة . وتعانى هذه الدول من سوء توزيع الخبرات الفنية ، لانه بالرغم من توفر العدد المطلق للعمال فان نقص الايدى العاملة الفنية ذات الخبرة العالمية يشكل عقبة كبيرة فى سبيل النمو ، وهى تلجأ فى هذا الصدد الى الاعتماد على الفنيين من الخارج . وتتركز العقبة الاساسية أمام هذه الدول فى نقص مواردها الرأسمالية : فالدخل منخفض نسبيا الى حد كبير ومعدل الاستثمار (أى نسبة ما يخصص لاغراض الاستثمار بالنسبة الى الدخل القومى يكون عادة شديد الانخفاض . نظرا لضغط احتياجات الاستهلاك على المستوى المحدود للدخل

والنموذج الاقتصادى الذى يستخدم فى هذه الحالة يكون محوره الاستثمار ويعتمد على العلاقة التالية :

$$\text{معدل نمو الدخل القومى} = \frac{\text{الزيادة السنوية فى الدخل}}{\text{المستوى الحالى للدخل}}$$

$$= \frac{\text{الزيادة السنوية فى الدخل}}{\text{الاستثمار المحلى}} \times \frac{\text{الاستثمار المحلى}}{\text{مستوى الدخل}}$$

$$= \frac{\text{معدل الاستثمار}}{\text{معامل رأس المال}}$$

ولكى ندرك العلاقة بين هذه العوامل الثلاثة : معدل نمو الدخل — معدل الاستثمار — معامل رأس المال ، نورد فى الجدول التالى رقم (٥) تقديرات لها فى عدد من الدول خلال الفترة

(*)
١٩٤٨ ـ ١٩٥٤ .

ويتضح من هذا الجدول ان معدلات نمو الدخل ترتفع بوجه عام فى الدول الآخذه بمبدأ التخطيط ، وفى الدول التى عانت من آثار التدمير فى الحرب العالمية ، وان متوسط معامل رأس المال يبلغ حوالى ٢ر٢ وهى قيمة تختلف عن المتوسط الذى حسبناه من قبل .

(*) المصدر ـ الاستاذ محمود ابراهيم : التخطيط الاقتصادى فى مصر والهند رسائل فى التخطيط القومى (رقم ٦) ـ لجنة التخطيط القومى .

جـــدول رقـــم (٥)

معدل نمو الدخل القومى ومعدل الاستثمار والمعامل الحدى لرأس المال

فى عـدد من الدول عن المدة من ٤٨ ـ ١٩٥٤

الدولـــة	معدل النمو السنوى للدخـل (٪)	معدل الاستثمار (٪ من الدخل)	المعامل الحـدى لرأس المال
الولايات المتحـدة	٥	١٢ر٠٠	٢ر٥
بريطانيـــا	٣	١٤ر٠	٤ر٧
فرنســـا	٣	٨ر٠	٢ر٧
ايطاليـــا	٥	١٦ر٥	٣ر٣
المانيا الغربيـة	١١	٢٠ر٠	١ر٩
السويـــد	٢	١٩ر٠	٩ر٥
النرويـــج	٣	٢٣ر٠	٧ر٧
الدانيمـــارك	٣	١١ر٠	٣ر٧
بلجيكـــا	٤	٨ر٠	٢ر٠
النمســـا	٩	١٥ر٠	١ر٧
هولنـــدا	٤	١٥ر٠	٣ر٧
سويســـرا	٣	١٢ر٠	٤ر٠
اليونـــان	٩	١٥ر٠	١ر٧
روسيـــا	١٤	١٥ر٠	١ر٠
المانيا الشرقيـة	١١	١٣ر٠	١ر٢
بولنـــدا	١١	٢١ر٠	٢ر٠
تشيكوسلوفاكيـــا	١٠	١٨ر٠	١ر٨
اليابـــان	١٠	٢٧ر٠	٢ر٧
كنـــدا	٥	١٦ر٠	٣ر٢
شيلـــى	٤	١٢ر٥	٣ر١
اسرائيـــل	١٢	٢٣ر٠	٢ر٧
متوسـط عـــام	(٦ر٥)	(١٤ر٤)	(٢ر٢)

ويشير هذا الاختلاف الى تأثر هذا المعامل باتجاهات الاستثمار وبالظروف الاقتصادية الاخرى للدولة . فالهند قدرت فى خطتها الاولى معاملا لرأس المال يبلغ /٣/ ولكن المعدل الذى تحقق فعلا هو ٩ر١ ويرجع ذلك الى تحقق زيادة غير متوقعة فى الانتاج الزراعى بسبب ظروف جوية مواتية ونتيجة للتوسع فى استخدام الطاقات الانتاجية المعطلة التى كانت موجودة قبل بدء الخطة .

وباستخدام المعدل المرغوب لنمو الدخل القومى ، ومعامل مناسب لرأس المال يمكن تقدير معدل الاستثمار اللازم وحجمه . وبمقارنة هذا المعدل بمعدل الادخار المحلى يستنتج حجم الموارد الواجب تحقيقها عن طريق الاقتراض من الخارج . وهنا نجد أن المسئولين عن السياسة العامة للدولة يحددون عادة حد أقصى للمديونية الخارجية يرون عدم تجاوزه حتى لاتتهدد سلامة الاقتصاد القومى أو تزداد أعباؤه المستقبلة بشكل ينقل الى الجيل القادم أعباء تفوق مايجوز أن يحمل به .

فاذا تمت الموازنة بين هذه المعدلات الثلاثة أصبحت لدينا صورة عن الدخل القومى وتوزيعه بين الاستهلاك والاستثمار والادخار وعن المديونية الخارجية . وبمعرفة عدد المشتغلين فى الوقت الحاضر وباستخدام تقدير مناسب لمعدل " رأس المال اللازم لتشغيل عامل اضافى " يمكن استنتاج العمالة المترتبة على هذه الاستثمارات ويقارن عدد العمال الناتج بالهدف الذى يحدده المسؤلون للعمالة فاذا وجد أن هذا الهدف لم يتحقق يعاد النظر فى التقديرات السابقة حتى نصل الى التوفيق بين مجموعة الاهداف الاولية والمشتقة بالنسبة لاجماليات الاقتصاد القومى بما فى ذلك أهداف التصدير والاستيراد .

وقد اتبعت هذه الطريقة فى الهند عند وضع الاطار العام للخطة الطويلة الاجل عن ٢٥ سنة (١٩٥١ ــ ١٩٧٦) مقسمة الى خمسة مراحل . ويبين الجدول رقم (٦) الاطار الاجمالى لها (*) . وباستخدام نموذج مماثل للاقليم المصرى (**) أمكن تكوين اطار اجمالى لمضاعفة الدخل القومى فى عشرين سنة ١٩٥٨ ــ ١٩٧٨)

(*) نفس المصدر السابق

(**) لجنة التخطيط القومى ــ مذكرة رقم ٩٩ عن اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية للاقليم المصرى فى الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٨ ــ ١٩٧٨ .

فقد رالدخل القومى فى سنة الاساس (١٩٥٨) بمبلغ ٩٥٥ مليون جنيه
وفى السنة النهائية (١٩٧٨) ٢٠٠٠ مليون جنيه (الضعف تقريبا)
فيكون مجموع الدخول المتولدة فى العشرين عاما هو ٢٨٠٠٠ مليون تقريبا

جدول رقم (٦)
الاطار الاجمالى للخطة الهندية طويلة الاجل
(١٩٥١ـ١٩٧٦ـ بأسعار ٥٢/١٩٥٣

	٥١/٩٥٠	٥٦/٨٥١	٦١/٩٥٦	٦٦/٨٦١	٧١/٨٦٦	٧٦/٨٧١
السكان (بالمليون)	٣٦٠	٣٨٤	٤٠٨	٤٣٤	٤٦٥	٥٠٠
معدل الزيادة السنوى للسكان (٪)	—	١ر٢٥	١ر٢٥	١ر٣٣	١ر٣٣	١ر٤٠
الدخل القومى (مليون جنيه)	٦٨٧٠	٨١٠٠	١٠١٢٥	١٢٩٤٥	١٦٢٦٠	٢٠٤٥٠
الرقم القياسى للدخل (٪)	١٠٠	١١٨	١٤٧	١٨٨	٢٣٧	٢٩٨
دخل الفرد (بالجنيه)	١٩	٢١	٢٥	٣٠	٣٥	٤١
الرقم القياسى لدخل الفرد (٪)	١٠٠	١١٠	١٣٢	١٥٨	١٨٤	٢١٦
الاستثمار (مليون جنيه)	٣٤٠	٢٣٢٥	٤٢٠٠	٧٤٢٥	١١١٠٠	١٥٥٢٥
نسبة الاستثمار الى الدخل (٪)	٤ر٩	٧ر٣	١٠ر٧	١٣ر٧	١٦ر٠	١٧ر٠
المعامل الحدى لرأس المال	٠٠	١ر٨٨	٢ر٣	٢ر٦٢	٣ر٣٦	٣ر٧

وباستخدام معامل (صافى) لرأس المال قدره ٣ر٥
حسبت الاحتياجات الاستثمارية (الصافية) خلال الفترة فكانت ٣٥٥٠ مليون جنيه
يضاف اليها احتياجات التجديد وقد قدرت بمبلغ ٨٢٠ " "
فيكون مجموع الاستثمارات الاجمالية ٤٣٧٠ " "

ويتوزع الدخل القومى كالآتى (بمليون جنيه) :

	١٩٥٨	١٩٧٨	النسبة ٪
الاستهلاك العائلى	٧٨٠	١٤٧٠	١٨٨ر٥
الاستهلاك الحكومى	٨٠	١٣٤	١٦٧ر٥
الادخار الصافى	٩٥	٣٩٦	٤١٧
ميزان المدفوعات	٢٥ـ	+ ١٥	٠٠
الاستثمار المحلى الصافى	١٢٠	٣٨١	٣١٧ر٥
معدل الاستثمار (٪ من الدخل)	١٢ر٥	١٩ر٠	١٥٢
عدد العمال (بالمليون)	٧ر٠	١١ر٢٥	١٥٩

هذه الأرقام تمثل المعالم الاساسية التى يمكن الاسترشاد بها فى وضع البيانات التفصيلية للخطة ، وهذا ماتم فى المرحلة الثانية من مراحل اعداد الاطار العام .

الاطار التفصيلى :

يتطلب التنفيذ العملى للخطة وضع تفصيلات دقيقة للاجماليات التى يحددها الاطار الاجمالى وهى تفصيلات تصل الى مستوى القطاع أو حتى الى مستوى السلعة أو مجموعة السلع ، كما يتناول جميع المعاملات المالية المرتبطة بالخطة ، وتوزيع القوى العاملة واستخداماتها . والهدف الاساسى هى ضمان توازن الخطة فى جميع جزئياتها والتمكن من اتخاذ قرارات عن جميع المستويات المختلفة (بما فى ذلك المشروع أو المؤسسة) . ويتوقف الاسلوب المتبع على عدة عوامل أهمها :

(أ) طبيعة النظام الاقتصادى للدولة .
(ب) الاسلوب العلمى المتبع فى التخطيط والتسهيلات الحسابية المتاحة
(جـ) مدى توفر البيانات والاحصاءات ، ومدى تحكم المخطط فيها وقدرته على متابعتها .
(د) الفترة المتاحة أمام المخطط لكى ينجز الخطة فى شكلها النهائى .

ويظهر أثر هذه العوامل كلها فى ناحيتين :
(أ) الشكل الذى يأخذه الاطار التفصيلى
(ب) الطريقة المتبعة فى اعداده .

وقد سبقت معالجة الطرق المختلفة بايجاز ، ولذلك سنخصص غالبية هذا القسم لبيان الاشكال الاساسية للاطار ، الذى يمكن اعتباره بمثابة ميزانية قومية مفصلة تبين المصادر والاستخدامات للعناصر المختلفة . ويمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من الأشكال التى يأخذها الاطار التفصيلى أو الميزانية القومية :

أ ـ الميزانية القومية الدخلية : أو الميزانية القومية بالمعنى الغربى

يتبع هذا الاسلوب فى كثير من الدول الغربية التى تهتم بوضع خطط اقتصادية شاملة وهى تركز فى اجراء عمليات التوازن على دراسة العلاقات والتصرفات المترتبة على تطور الدخل القومى وتوزيعه . فهذه الدول تعتمد اساسا على المشروعات والمؤسسات الخاصة ، وينحصر دور الحكومة فى استقصاء الاتجاهات المحتملة للقطاع الخاص ودراسة التغيرات المتوقعة فى الطلب النهائى محليا كان أم خارجيا . وتتلخص الوسائل المتبعة ـ بوجه عام ـ فى الآتى :

(١) استطلاع اتجاهات المنظمات والمؤسسات الكبرى ومؤسسات الاعمال الحكومية والاتحادات والنقابات ، بشأن :

- سياساتها الاستثمارية فى المستقبل
- مستويات التشغيل المرتقبة واتجاهات التوسع فيها
- سياسات التوظيف والاجور
- السياسات السعرية

(٢) عمل تقدير اولى للانفاق الحكومى الخارجى .

(٣) اجراء دراسات احصائية وقياسية للتطور المرتقب فى الدخل وتوزيعه وفى الاستهلاك الخاص وحصيلة الضرائب والمدخرات المنتظر تولدها فى القطاعات المختلفة .

(٤) التنبؤ بامكانيات التصدير على اساس الاحجام المتوقعة للانتاج

(٥) دراسة احتياجات الاستيراد لاغراض الانتاج والاستهلاك النهائى

(٦) تطبيق قواعد الموازنة الاساسية للمحاسبة القومية :

- موازنة الدخل مع الانفاق
- موازنة الطلب الكلى بالعرض الكلى
- موازنة المدفوعات الخارجية

(٧) تتكشف من هذه الموازنات مدى الاتجاهات التضخمية (ميل الطلب لتجاوز الموارد المتاحة) أو الانكماشية فى الاقتصاد القومى .

(٨) ترسم سياسة محددة تتبعها الحكومة لتغطية الفجوات التضخمية أو الانكماشية وهى تلجأ فى ذلك الى عدد من الوسائل يتوقف مدى الاعتماد على كل منها على النظم والقواعد التى تتبعها الحكومة فى التدخل فى النشاط الانتاجى وتوجيهه وعلى اتجاهاتها العامة بشأن تحقيق أوضاع اجتماعية معينة ، وهذه يطلق عليها اسم السياسات الاقتصادية والمالية وتلجأ فيها الدولة الى التأثير فى عدد من المتغيرات الاقتصادية يطلق عليها اسم أدوات السياسة الاقتصادية Economic Policy Ivstruments ومن أمثلتها :

أ — تغيير الانفاق الحكومى الجارى — كزيادة نفقات التسليح او انقاصها

ب — تحديد نصيب معين للاستثمارات الحكومية

جـ — تغيير معدلات الضرائب للتأثير فى حجم الدخل المتاح لتصرف الافراد وتوزيعه

د ــ الدخول فى مفاوضات مع الاتحادات والنقابات بشأن تعديل سياساتها الانتاجية والتوظيفية والاجرية •

هـ ــ دراسة استخدام الحوافز غير المباشرة للتأثير فى حجم الاستثمار والانتاج ، مثل الضرائب التميزية وتغيير السياسة النقدية وأسعار الفائدة ونظام البيع بالاجل للمستهلكين الخ ••••

و ــ اقتراح قيود تقنينية على بعض السلع والخدمات أو تعديل هذه القيود فيما يتعلق بالاستهلاك أو الاستيراد والتصدير أو الانشاء الجديد ••• الخ

ومن الواضح أن هذه المواضيع تعتبر كلها من صميم مرحلة التدبير ، غير أن طبيعة النظام فى مثل هذه الدول تجعل من اللازم ادماج المرحلتين معا • فالامر هنا لايتعلق أساسا برسم اطار محدد يسعى الى تنفيذه ثم دراسة الوسائل المحققة له ، بل هو بالدرجة الاولى استطلاع اتجاهات الاقتصاد القومى ومعرفة الى اى حد ينمو فى الاتجاه المرغوب بحكم فعالياته الذاتية ، ثم اتخاذ التدابير التى تكفل عدم انحرافه • ويقد رمايتبين من دراسة مدى فعالية كل واحدة من الادوات الاقتصادية يمكن استكشاف الاتجاهات التى تتجه اليها الدولة وتبين الصورة النهائية للاطار •

ويقد رمايتبين من هذه الدراسات والتحليلات ، يمكن رسم صورة نهائية لما يمكن أن تكون عليه الحسابات القومية للسنة التى توضع عنها الخطة ، أى أن الاطار يعطى تفصيلات هذه الحسابات كما يرجى لها أن تكون فى هذه السنة ، ويوجد احتمال كبير فى تحقق هذه الصورة ــ التى لاتخضع بكاملها لسيطرة المخطط لعدة أسباب :

(١) ان استخدام الاطار المحاسبى العام للحسابات القومية يضمن التأكد من امكانية تحقق الموازنة بين ارقام الاطار وهذه هى الخاصية الاساسية لقاعدة القيد المزدوج ولقواعد التوازن الحسابى لكل من الحسابات الداخلة فى الاطار •

(٢) ان تقدير التصرفات التى تتم بعيدا عن تصرفات المخطط يتم على أساس النمط المعتاد لهذه التصرفات وهنا تتوقف دقه تقديرعلى مدى دقة تقدير هذا النمط ثم على مدى التزام القطاعات المختلفة به فى المستقبل •

(٣) ان " المتغيرات الحكومية " اى التى تحت سيطرة القطاع العام مباشرة يراعى فى الوصول اليها أن تكون محققة للخطة العامة ومتسقة مع أرقام باقى القطاعات ومع بعضها البعض •

(٤) أن نشر أرقام الاطار على الجمهور يساعد على تكوين القطاع الخاص لتوقعات صحيحة عن المستقبل يبنى على ضوئها تصرفاته بشكل ينسجم مع الخطة .

معنى هذا أن الاطار يأخذ فى هذه الدول الصور المألوفة للحسابات القومية (وهى التى سبق التعرف عليها فى محاضرات سابقة) . ونظرا لتعلق هذه الحسابات بالمستقبل فانها يطلق عليها اسم الميزانية القومية . ومن المهم أن نلاحظ أن بعض الارقام يمكن اعتباره بمثابة أهداف مباشرة . أما باقى الارقام فلا يمكن معاملتها بنفس الشكل لانها تعتبر بمثابة نتائج اقتصادية لتكوين الجهاز الاقتصادى ، وهى على اقصى تقدير من قبيل الاهداف المشتقة التى لا يمكن مناقشتها فى ذاتها وانما تناقش على ضوء الاهداف المباشرة ، ولا يجوز فى نفس الوقت فرضها كأهداف مباشرة مالم يطرأ تعديل جوهرى على النظام الاقتصادى فى مجموعة يغير من العلاقات الهيكلية التى يعتمد عليها هذا النظام .

ب ـ <u>الموازين الاقتصادية</u>: أو الميزانية القومية بالمعنى الشرقى National Economic Balances

تعتمد الدول الشرقية هى الاخرى فى رسم اطارات خططها على الميزانية القومية وفقا للمفهوم الاشتراكية ، وهذه ايضا عبارة عن حسابات قومية (بالمفهوم المتعارف عليه فيها) فرضية عن المستقبل . ولكنها تختلف فى مبناها عن الميزانية القومية الغربية التى تعتمد اساسا على تدفقات الدخل فى القطاعات المختلفة وفى بيان مايترتب على هذه التدفقات من آثار على التصرفات المتعلقة بالانفاق وغيره من التصرفات المرتبطة أساسا بالدخل وتوزيعه وكذلك هى تختلف عنها من حيث الدور الذى تلعبه فى التخطيط وذلك نظرا لاختلاف صلاحيات الدولة فى كل من النوعين من البلدان .

فالميزانية القومية لدى الدول الشرقية لا تعتمد على التنبؤات المستقبلة (الا بقدر مايتوجب من أخذ الاعتبارات الخارجة عن ادارة الدولة ـ وهى قليلة ـ فى الحسبان) وانما تمثل فى الواقع برنامجا للعمل لابد من تحقيقه بغض النظر عن الصعوبات المتوقعة وغير المتوقعة التى يمكن أن تنشأ خلال تنفيذ الخطة القومية ، ولذلك تنفصل فى تركيبها وعرضها عن مرحلة التدبير بصورة أوضح . كما أن امكانيات الدولة فى تحقيق هذه الميزانية تكون عادة اكبر مما هو متاح للدول الغربية ولذلك تقترب فعلا من المفهوم الحقيقى لكلمة " خطة " . وينعكس هذا فى أنه يمكن اعتبار القدر الغالب من الأرقام الواردة فى هذه الميزانية بمثابة اهداف مباشرة يتوجب تحقيقها وتسأل عنها اجهزة الدولة المختلفة ، وهذا يختلف كما رأينا عن الوضع فى الميزانية الغربية حيث يعتبر الجزء الغالب من هذه

الأرقام اهدافا مشتقة يحددها الجهاز الاقتصادى تلقائيا فى تجاوبه مع الاهداف المباشرة وتتوزع المسئولية فيها وفقا لطبيعة العلاقات والقوانين الاقتصادية القائمة .

والذى يحدو الدول الاشتراكية الى تصميم الميزانية القومية فى شكل موازين اقتصادية تفصيلية كما هو مبين فيما بعد ـ عدم اعتمادها على جهاز السوق والاسعار المعروف فى الاقتصادات التى تعتمد على المنتج الفردى ، فضلا عن ان التخطيط فيها على المستوى القومى يرتبط مباشرة بالتخطيط على مستوى المؤسسة ، أى ان القرارات الانتاجية القومية يجب ان تصاغ بطريقة تمكن من استخلاص القرارات الانتاجية الخاصة بكل واحدة من المؤسسات الانتاجية ولابد ـ لحسن استغلال موارد الدولة ـ من مراعاة تساوى المصادر المتاحة من كل مورد من الموارد الاقتصادية (أى عوامل الانتاج والمنتجات والاموال) مع الاستخدامات التى يمكن تخصيصه لها .

وتحقيقا لهذا يبدأ اولا بتحديد قائمة بالسلع النهائية الواجب تدبيرها ، وذلك بغرض الوصول الى توزيع للموارد وفقا لها ، وتعتبر هذه القائمة بمثابة اهداف اولية مباشرة ، وباستخدام معاملات فنية (ثابته عادة) يتم تقدير احتياجاتها من السلع والمواد الاخرى وعناصر الانتاج المختلفة . وبمقارنة مجموع الاحتياجات بما هو متاح من كل سلعة تتضح نواحى الاختلاف ، وعلى ضوئها يتم تعديل صورة الانتاج ، اما بتغيير قائمة السلع النهائية (التى تعتبر اهدافا أولية للانتاج) او بالنظر فى تغيير طرق الانتاج ذاتها الامر الذى يؤدى الى تغيير المعاملات الفنية للانتاج وبالتالى النسب بين الاحتياجات من المدخلات المختلفة .

ولاشك أن هذه التضحيات تقربنا من التوازن المطلوب ، ولكنها لاتضمن تحققه دفعة واحدة ولذلك تستعمل طريقة التجربة والخطأ او التقريب المتتالى ، ويتم التأكد من مقبولية الاهداف بواسطة طريقة الموازين الاقتصادية . وخلال عملية التصحيح يحتاج المخطط الى تكوين فكرة عن اسس المفاضلة بين الاهداف المختلفة ، وهذه تستمد عادة من الاهداف العامة التى تقررها السلطات السياسية فى الدولة . فلو كانت الاهداف العسكرية تحظى بالمرتبة الاولى من الاهمية وكنا بصدد تحقيق التوازن فى توزيع منتجات الغزل مثلا ، فعلى المخطط أن يراعى استيفاء الاحتياجات العسكرية كاملة ثم يعدل من الاحتياجات المدنية وفقا لما يتبقى متاحا وهكذا ..

وعلى هذا فان الغرض من الموازين الاقتصادية هو التأكد من توافق القرارات التخطيطية مع بعضها البعض ، والقيام بتوزيع المواد والمنتجات بين الاستخدامات البديلة . ونظرا لغياب

جهاز السوق الحر ، فأن مناقشة هذه الموازين تتم عادة على اساس حجمى وليس على اساس قيمى (*) حيث ان تحديد الاسعار يقوم به المخطط فى مرحلة اخرى بما يتفق والاهداف المطلوبة . ومن الممكن الاعتماد على الاساس الحجمى طالما أن الامر يتعلق بسلعة واحدة ، ولكن عند مناقشة الاجماليات القومية لابد من ايجاد مقياس مشترك هو النقود . ولذلك تحسب الموازين الاجمالية على أساس نقدى قيمى .

معنى هذا أنه يمكن التمييز بين نوعين من الموازين الاقتصادية .

١ ـ النوع الاول هو الموازين المادية او الحجمية Material of physical Balances للمقارنة بين الامكانيات المتاحة من المنتجات وعناصر الانتاج وبين الاحتياجات من كل منها ، وذلك بوحدات حجمية .

٢ ـ والنوع الثانى هو الموازين التجميعية أوالقيمية Synthetic or value balances وتتم بها مقارنة الموارد المتاحة بالاستخدامات المتعلقة بالاجماليات القومية وذلك بوحدات قيمية .

وفيما يلى بيان بتفاصيل كل من هذه الموازين وقواعد تركيبها .

أولا : <u>الموازين الحجمية</u> :

تشمل هذه الموازين عناصر الانتاج والمنتجات ولذلك يمكن التمييز بين ثلاثة انواع منها :

١ ـ الموازين العمالية .

٢ ـ الموازين السلعية لمنتجات الاستخدام الجارى .

٣ ـ الموازين السلعية للمنتجات الاستثمارية .

وسنتناول كل نوع منها باختصار :

(١) <u>الموازين العمالية</u> :

يلعب عنصر العمل دورا رئيسيا فى عمليات التخطيط . فوفقا لنمط انتاجى معين يحدد

(*) وهذا يعنى أن المعاملات الفنية المستخدمة تحسب هى الأخرى على اساس حجمى وتختلف بذلك عما هو متعارف عليه فى جداول المدخلات والمخرجات . وتعتبر هذه المعاملات بديلة ولتحليل المدخلات والمخرجات نفسه .

هذا العنصر الحد الاعلى الذى يمكن أن يصل اليه الانتاج فى فترة معينة ولذلك تشمل موازين العمالية مكانة هامة فى الخطط الاشتراكية • وتبنى هذه الموازين من واقع البيانات التاريخية عن السنوات السابقة ووفقا لاهداف الخطة مع تقدير الاضافات المستقبلة الى القوى العاملة من المهارات المختلفة والتنبؤ بالتطورات التى يتعرض لها هيكل السكان ونموهم •

وتحسب الموازين على اساس اقليمى لكل منطقة ثم تجمع فى النهاية فى شكل موازين قومية • وأول نوع من الموازين خاص بالشبان الذين يعتبرون المورد الاساسى للاضافات المستقبلة للقوى العاملة ، ويخصص ميزان لكل فئة عمر من الاعمار ١٤ الى ١٩ مع بيان الموقف فى كل من الريف والحضر على حدة فى كل منطقة • ويقدر فيه عدد الافراد فى نهاية سنة الخطة وتوزيعهم بين المدارس بأنواعها المختلفة وعلى الوظائف المختلفة ، ثم احتياجات المنطقة فى الانشطة المختلفة • وبذلك يقدر الرصيد الذى يمكن توظيفه فى مناطق اخرى • ومقابل هذا تتعرض القوى العاملة لنص بسبب الخروج من سن العمل او العجز عنه أو الوفاة • وهذه لابد من تقديرها حتى يمكن تقديرها فى الزيادة • وعند تقدير الاحتياجات فى فروع النشاط المختلفة يراعى استخدام معدلات متوسطة للانتاجية فى المؤسسات ذات الكفاية العالية مع أخذ التطور المستقبل فى الانتاجية فى الاعتبار • ويتم ايضا تقدير احتياجات العمالة فى المزارع الجماعية والانشطة الاخرى مع مراعاة تقدير العمالة العادية اللازمة وتقدير اقصى قدر لازم من العمال فى شهر ما من شهور السنة حتى يمكن تدبير العمالية الموسمية والاستفادة من العمال الموسميين فى الاعمال الموسمية وفصل تقديراتهم عن تقديرات العمالة المنتظمة •

وبتجميع الموازين الاقليمية يمكن الحصول على موازين للدولة • وفى كل من هذه الموازين تعطى ارقام عن الوضع فى كل من الريف والمدن فى بداية ونهاية السنة التخطيطية وذلك وفقا للبيان التالى :

أ ـ مصادر القوى العاملة :

١) عدد الافراد فى سن العمل (فى المدن ١٤ـ٥٤ للذكور ، ١٤ ـ ٤٩ للاناث)
(فى الريف ١٤ـ٥٩ " ، ١٤ـ ٥٤ ")

٢) الشيوخ الذين مازالوا يزاولون نشاطا اقتصاديا •

٣) الرصيد المتاح فى الريف للعمل الدائم فى المدن •

ب ـ الاستخدامات :

١) العمال والمستخدمون فى المؤسسات العامة والادارات الحكومية •

٢) العمال الموسميون (وفقا لاقصى تقدير شهرى فى المزارع الجماعية) •

٣) العمال فى التعاونيات الصناعيـــة .
٤) عمال المزارع الجماعية (خلال اقصى فترة عمل) .
٥) التلاميذ فى الاعمار ١٤ سنة فاكثر .

وعدد من يعمل منهم فى المزارع الجماعية خلال فترة الذروة

٦) الفئات الاخرى من المشتغلين (المزارعين واصحاب الحرف) .
٧) المشتغلون فى المؤسسات الخاصة وفى انشاء مساكن المزارع الجماعية .

حـ ـ الاحتياجات الاضافية لسنة الخطة :

١) فى الصناعة والتشييد والنقل
٢) فى الاعمال الموسمية خلال فترة الذروة فى المزارع الاجتماعية .
٣) لاستكمال اعداد الاجهزة الوظيفية للمؤسسات المختلفة .
٤) للانتاج الزراعـــى .

د ـ تغطية الاحتياجات الاضافية من المصادر المتاحة للمنطقة :

ومايتعلق منها باعداد الاجهزة الوظيفية .

هـ ـ امكانيات تحويل الفوائض الى المناطق الاخرى :

وطبيعى ان هذه الجداول النهائية للموازين يسبقها اعداد كبيرة وجداول فرعية متعلقة بالجوانب المختلفة لها مثل توزيع السكان حسب النوع والعمر وتوزيع العمال حسب فروع النشاط المختلفـــة مع تحديد المواصفات المهنية لكل وهكذا ....

(٢) الموازين الماديـــة :

تهدف موازين المواد الى التنسيق بين الفروع الرئيسية للانتاج المادى وذلك ضمن اطـــار العلاقات الفنية الاقتصادية . ويتعلق الميزان المادى دائما بناتج واحد محدد المعالم .

ويشمل جانبين احدهما للمصادر والثانى للاستخدامات ويأخذ الشكل التالى :

الميزان المادى لسلعة معينة

المصـــادر	الاستخدامـات
١ ـ الانتاج (مع تسمية المنتجين : الوزارات والمؤسسات)	١ ـ الاحتياجات الصناعية للتشغيل
٢ ـ الاستيراد	٢ ـ التشييد
٣ ـ السحب من المخزون لدى المنتجين (مع تسمية المنتجين)	٣ ـ المعدات اللازمة لاستكمال الآلات والتجهيزات
٤ ـ مصادر اخرى (مثل الحصول على مواد مستعملة)	٤ ـ صندوق التسويق (الاستهلاك الفردى)
	٥ ـ تحويل السلع الغذائية
	٦ ـ التصدير
	٧ ـ الزيادة فى احتياطى الدولة
	٨ ـ الزيادة فى احتياطيات الوزارات
	٩ ـ الفقد المتوقع

ولا يحتوى كل ميزان على جميع هذه العناصر . فمثلا الاستخدامين ٢ ، ٣ لا يظهران الا فى موازين المواد المستخدمة فى التشييد وتكوين الاصول الثابته . والاستخدامين ٤ ، ٥ يتعلقان بالسلع الغذائية أو سلع الاستهلاك النهائى التى لا يذهب منها شىء للاستخدامات الثلاثة الاولى وهكذا ....

وتشمل الاحتياجات الصناعية للتشغيل مايلى :

١ ـ احتياجات الانتاج الجارى ، بناء على الاهداف المقررة والمعاملات الفنية النمطية .

٢ ـ احتياجات التصليح وتبنى عادة أساس التنبؤ من واقع احتياجات الفترة السابقة .

٣ ـ مستلزمات استكمال المخزون لدى المؤسسات ، وذلك عند التوسع فى انتاج المؤسسات المستخدمة للسلعة .

٤ ـ زيادة الاعمال الجارية ، وهذا يتوقف على مدى تقدم هذه الاعمال .

اما تقدير الواردات والصادرات فتقوم به وزارة التجارة الخارجية بالاتفاق والمفاوضات مع جميع الدول المشتركة الداخلة فى الكتلة السوفيتية .

والغرض من احتياطى الدولة هو مواجهة الطوارىء غير المتوقعة كالكوارث الطبيعية او الخطأ فى تقديرات الخطة أو عدم تنفيذها فى بعض الفروع أو حدوث اشتباك مسلح .....الخ

ويحدد مجلس الوزراء حجمه حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والعسكرية للدولة وظروف انتاج السلعة . وهو يشمل مركزا رئيسيا بين الاستخدامات المختلفة .

اما احتياطيات الوزارات فالغرض منها مواجهة الطوارئ القصيرة الاجل الناشئة عن اختلاف معدل التنفيذ في بعض القطاعات أو ظهور هدف جديد لم يكن ملحوظا عند وضع الخطة .

ويقصد بالسحب من المخزون استخدام كل مايفيض عن المخزون الذى حددته الخطة في بداية السنة وذلك حتى يتم تداول المواد بأكبر سرعة ممكنة ، ويتم حصر المخزون بواسطة مصلحة الاحصاء مرتين سنويا في أول اكتوبر وأول يناير من كل سنة .

اما تقدير الاستهلاك النهائى (صندوق التسويق) فيتم من وافق موازين الدخول والانفاق النقدى للشعب .

ونظرا لان الاستخدام رقم (١) يقتصر على الاحتياجات للمواد الانتاجية ، فقد أضيف الاستخدام رقم (٥) لكى يبين فيه الاحتياجات لاغراض اعداد المواد الغذائية .

ولاتعد هذه الموازين لجميع سلع الاقتصاد القومى بل تقتصر على السلع الرئيسية ويتراوح عددها حوالى ٤٠٠ أو ٥٠٠ سلعة ، وأن كان من الممكن أن يرتفع هذا الرقم مع تقدم الجهاز التخطيطى والاحصائى الى حوالى ٢٠٠٠ سلعة كما هو الحال فى روسيا ذاتها .

وتعتبر منتجات اساسية تلك المواد الرئيسية التى تقع ضمن المجموعات الاربعة عشر التالية :

المنتجات الحديدية — منتجات المعادن غير الحديدية — الوقود غير السائل — المنتجات البترولية — الطاقة الكهربائية — المنتجات الكيماوية — المنتجات الكاوتشوكية للاستعمالات الصناعية — الالات والمعدات الالية الاخرى — مواد البناء — منتجات الغابات — الورق — المواد الغذائية الرئيسية (الدقيق — الزبد — السكر — اللحوم — الملح .. الخ) المنتجات الاستهلاكية

(المنسوجات - الاحذية - القبعات - الادوات المنزلية - الاثاث - الصابون ... الخ) -
المواد الاولية الزراعية (الحبوب - القطن - الحرير - الصوف - الجلود الخام ... الخ) .

والثلاثة مجموعات الاخيرة تعتبر استهلاكية اما المجموعات الاخرى فهى تمثل سلعا تلتزم للجهاز الانتاجى نفسه ، ويتم تقسيم السلع الداخلة فى كل مجموعة الى عدد كبير جدا من السلع التفصيلية يراعى فى تفصيلها اهميتها للاقتصاد القومى مع تفصيلها للحد الذى يكفل الحصول على معاملات انتاجية دقيقة . وفى نفس الوقت تقوم الوزارات بوضع موازين للسلع التى تقع بالكامل تحت اشرافها ، هذا بالاضافة الى موازين اخرى للمواد التى تخضع لتصرفات المنظمات الاقليمية والمحلية .

وتقسم سلع الاستهلاك الخاص الى قسمين : سلع غذائية وسلع صناعية ، وتعمل موازينها على مستويين مستوى قومى وآخر اقليمى تكون له اهميته بالنسبة للسلع التى يتم استهلاكها محليا .

اما السلع الانتاجية فمن الممكن ان تدخل فى الاستهلاك النهائى ولكن يؤخذ بالاستخدام الغالب . ويطلق على هذه السلع اسم ادوات الانتاج (*) وتنقسم الى قسمين :

١ - موازين متعلقة بالاصول المتداولة (موازين المواد الاولية والمستلزمات وموازين الوقود والطاقة الكهربائية وموازين السلع الزراعية الخام) .

٢ - موازين متعلقة بالاصول الثابته (موازين مواد البناء وموازيد المعدات) . ولا يدرج ضمن الالات المواد الضئيلة القيمة أو التى لاتمتد حياتها لاكثر من سنة .

ولهذا التمييز أهميته من حيث الخطوات التى تتبع عند تكوين الموازين لاغراض الخطة .

١ - موازين الاصول المتداولة :
من المهم فى هذه الموازين تقدير احتياجات المؤسسات من المواد وذلك لتحقيق مستويات الانتاج التى تتفق مع التوجيهات العامة . ولكن تحديد مستوى الانتاج نفسه يجب أن يتم على اساس الموارد المتاحة التى تتوقف بدورها على الانتاج . ويتبع هنا مبدآن : الاول

(*) يتمشى هذا التقسيم مع جوهر النظرية الماركسية .

هو مبدأ تسلسل الانتاج فتبحث الاحتياجات مبتدئين من الاهداف الاكثر الحاحا . والثانى هو مبدأ تكامل احتياجات الفروع ذات الاولوية . فتحسب الاحتياجات المباشرة وغير المباشرة للمنتجات التى تأتى فى الدرجة الاولى من الافضلية ثم ينتقل منها الى التى تليها وهكذا .

وعندما تظهر نقطة اختناق يوجد حلان : اما اهمال جميع الاشياء التى تأتى فى المرتبات الدنيا من الاهمية او اعادة النظر فى الاشياء التى كانت معطاة درجات عليا من التفضيل ويعتمد فى هذه التحليلات على التجارب المكتسبة خلال الخطط السابقة وعلى المعلومات الفنية المستقاة من أنماط الانتاج فى المؤسسات ذات الكفاية المرتفعة .

ونفس هذه العمليات تجرى بالنسبة لمواد الاستهلاك النهائى مرتبة وفقا لدرجة الحاجة الى كل منها .

٢ ـ موازين الاصول الثابتة :

تتوقف طرق تقدير الاحتياجات من هذه الاصول وفقا لطبيعة الاستخدام :

أ ـ احتياجات المؤسسات الجديدة التى تبدأ العمل خلال الفترة التخطيطية . ولا توجد هنا مشكلة اختيار اقتصادى لانه سبق اتخاذ قرار سابق بشأنها عند البدء فى الاستثمار ولكن توجد مشاكل فنية مثل تعديل احتياجاتها لمواجهة اهداف جديدة او امدادها بالمعدات التى ينقضى بعض الوقت قبل تشغيلها خاصة اذا كانت المشروعات تحتاج لمدد أطول من السنة .

ب ـ اعادة انشاء أو تطوير المؤسسات القديمة . وهذه مثلها كمثل الاستخدام السابق ، تساهم فى زيادة صافى الاصول الرأسمالية الموجودة فى الدولة .

حـ ـ احتياجات الاستبدال للمعدات القديمة الموجودة لدى مؤسسات قائمة ويمكن تقديرها فى مثل هذه الدول بسهولة لخضوع جميع المؤسسات للاشراف الحكومى المباشر .

د ـ الاحتياجات من المعدات الاضافية اللازمة بسبب كونها متكاملة مع معدات صنعتها مؤسسات اخرى ، وهذه يمكن تقديرها فنيا . بالتوفيق بين المؤسسات المتباينة .

ويلاحظ أن تحديد حجم الاحتياجات للاستثمارات الجديدة يثير عدة مشاكل اقتصادية تتعلق بطرق التخطيط المتبعة • فمن الممكن "باتباع اسلوب تحديد الاهداف" تعيين الاستثمارات التى يجرى اتمامها خلال السنة كأهداف اولية مباشرة • ومن الممكن ايضا ترك تحديدها كأهداف مشتقة لنماذج رياضية (كما هو الحال فى الاسلوب الامثل) تربطها بأهداف الانتاج والدخل البعيدة • وحتى الآن يجرى العمل فى الدول الشرقية بالطريقة الاولى الامر الذى يثير عدة مشاكل •

فلا بد من وضع قواعد محددة لاختيار الاهداف الاستثمارية العامة وهذا يحتاج الى معرفة الاتجاهات السياسية والاقتصادية للدولة ومعرفة الامكانيات الفنية المتاحة للاقتصاد القومى والتى تفرض قيودا على تصرف المخطط تقوى كلما قصرت الفترة التى توضع عنها الخطة • وقد ثبت أنه امكن الموازنة بين هذه الاعتبارات وتحديد أهداف الاستثمار بدرجة مقبولة من الثقة لفترة تبلغ حوالى الخمس سنوات • ولذلك جرت هذه الدول على اتباع مبدأ الخطط الخمسية (*) • توضع لها قائمة بالاولويات الرئيسية التى تتفق مع هذه الاهداف العامة ، ويؤخذ فى الحسبان امكانيات العمالة والمتاح من المواد الاولية والطاقات الانتاجية الحالية واحتياجات كل نوع من انواع الاستثمار منها ، مع مراعاة التقدم بكل من هذه العناصر الى اقصى امكانياته •

غير انه لايوجد مايضمن ان تكون هذه القائمة متناسقة مما يستدعى اجراء عمليات تنسيق زمانية ومكانية واخرى بين الاهداف ومجموع الموارد ولتحقيق التنسيق الزمنى يبدأ باجراء التنسيق فى الفترة الزمنية الاخيرة من الخطة التى تمثل الهيكل النهائى وذلك باستخدام الموازين المادية لهذه الفترات وبواسطة معاملات فنية اقتصادية متطورة وتقدر بذلك الاحتياجات من العمالة والمواد الاولية والمنشآت والآلات خلال فترة الخمس سنوات • ويتم هذا اولا بالنسبة للاهداف التى تأتى فى الدرجة الاولى من الاهمية ثم لتلك التى تليها وهكذا ، مع مراعاة عدم تعارضها معا • وبذلك يمكن تحقيق مبدأ التناسب فى تنمية القطاعات المختلفة •

(*) فى خطة روسيا الاولى (١٩٢٦ ــ ١٩٣١) ركزت اهداف الاستثمار فى الصناعات الثقيلة بشكل يساعد على تدعيم قاعدة النمو المستقل للدولة ويساهم فى مقدرتها الدفاعية وفى النظام الجماعى للانتاج ورمت الخطتان الثانية (١٩٣٣ ــ ١٩٣٧) والثالثة ١٩٣٨ ــ ١٩٤٠) الى نفس الاهداف مع الاهتمام فى الثانية بتوسيع الصناعات الاستهلاكية وفى الثالثة بالتسليح : وهكذا •

وفى كل سنة يتم تقدير الأصول الموجودة فى بداية السنة وتلك التى يبدأ استغلالهـــا خلال العام لكى تحسب احتياجاتها من مستلزمات الانتاج والعمالة باعتبار السنة تحتوى علـــى ٨٧٦٠ ساعة عمل فى حالة العمل المتواصل . أو على ٣٠٦ يوم وعمل كل منها به ١٦ ساعـــة (حوالى ٤٩٠٠ ساعة سنويا) فى حالة العمل المنقطع .

ثانيا : الموازين القيميـــة :

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الموازين القيمية :

١ — موازين الانتاج الكلى .

٢ — موازين الدخل القومى .

٣ — موازين الايرادات والمدفوعات للهيئات الرئيسية المسئولة عن اتخاذ قرارات .

وهذه الموازين تنطوى على عمليات تجميع بالنسبة للاقتصاد القومى ولذلك لا تـــتم فى صورة حجمية وانما تأخذ شكل قيمى .

(١) موازين الانتاج الكلى :

يقصد بالانتاج الكلى مجموع القيم الانتاجية لجميع المنتجات المادية أى منتجـات القطاعات التالية :

الزراعة — الصناعة — التشييد — نقل البضائع — المواصلات التى تخدم عمليـــات الانتاج — التجارة فيما يتعلق بالعمليات الانتاجية مثل النقل والتعبئة والاختيـــار والتخزين — الانشطة المادية الأخرى مثل المطاعم والمصارف التى تخدم الانتاج المادى .

وعلى ذلك تستبعد الأنشطة الاخرى مثل خدمات النقل والمواصلات الأخرى مثـــل المطاعم والمصارف التى تخدم الانتاج المادى .

وعلى ذلك تستبعد الانشطة الأخرى مثل خدمات النقل والمواصلات (المخصصـــة لنقل الركاب مثلا) وجميع الخدمات الادارية (حتى تلك المخصصة للصناعة) وخدمـــات الدفاع والتعليم والفنون والصحة .... الخ .

وتساعد موازين الانتاج الكلى على توزيع مجموع الانتاج القومى القائم ، بما فى ذلك السلع الوسيطة ، بين أدوات الانتاج وسلع الاستهلاك حتى يمكن تلاقى الازدواج الموجود فى أرقام الانتاج :

ا — فأدوات الانتاج : تقسم الى أصول ثابتة وأصول متداولة • كما تنقسم السلع لأغراض الاحلال عوضا عن المواد الهالكة فى الانتاج والى أخرى لأغراض تكوين رأس المال وهى التى تزيد من المتاح للمجتمع من أصول ثابتة ومتداولة •

ب — وسلع الاستهلاك : تنقسم أيضا الى سلع لأغراض الاستهلاك النهائى موزعة بين الاستهلاك الفردى والاستهلاك الجماعى ، والى سلع لأغراض تكوين رأس المال فى شكل السلع الاستهلاكية المحتفظ بها كمخزون لدى المؤسسات أو كاحتياطى للدولة •

ومن الممكن بيان كل من هذه الأقسام لكل نشاط انتاجى أو لكل نوع من القطاعات (المؤمم أو الرأسمالى أو غير المنظم) مع أخذ هيكل العلاقات الصناعية والتكاليف المادية فى الحسبان •

ويستخلص الانتاج الكلى من جانب الموارد فى الموازين السلعية وذلك بعد تحويلها الى قيم • وهنا نجد أنه من المعتاد استخدام أسعار ثابتة لسنة تتخذ كأساس ولكن مع الزمن تبتعد مثل هذه السنة عن الواقع الحالى مما يعطى صورة غير كاملة للنشاط الاقتصادى ، ولذلك تلجأ كثير من الدول الى اعادة تحديد سنة الأساس فى مطلع كل خطة خمسية • كما يجرى حساب القيم مرة أخرى بالأسعار الجارية حتى يمكن اعداد الخطة المالية ومقارنة الدخول النقدية بالمعروض من سلع الاستهلاك •

(٢) <u>موازين الدخل القومى</u> :

تصف موازنات الدخل القومى عملية تحويل الانتاج الكلى الى دخل • ويحصل على الدخل القومى من واقع الانتاج الكلى بطرح التكاليف المادية (المستلزمات) التى تشمل المواد والمعدات المستهلكة فى العملية الانتاجية ، وبذلك يشتمل الدخل على تكاليف العمل (أى الأجور وأقساط التأمين الاجتماعى) وعلى ما يطلق عليه فى التحليل

الماركسى اسم " القيمة الفائضة " وهى تذهب للمؤسسات كأرباح والى الدولة فى شكل ضرائب على الأعمال . وهذا هو " التوزيع الأول " للدخل :

ا — دخل العمال من الانتاج المادى : أجور العمال والموظفين
دخول أعضاء المزارع الجماعية
دخول أعضاء التعاونيات الحرفية
دخول صغار المنتجين الفرديين

ب — أرباح المؤسسات العامة والمزارع الجماعية والتعاونيات الحرفية .

جـ — الضرائب على الأعمال

د — دخول المؤسسات التجارية

هـ — دخول مؤسسات الائتمان

كذلك يوزع الدخل القومى حسب أنواع الاستخدام :

ا — مخصصات الاستهلاك : الفردى
: الجماعى

ب — مخصصات تكوين رأس المال : الأصول الثابتة للمؤسسات الانتاجية
الاصول المتداولة للمؤسسات الانتاجية
احتياطيات الدولة
احتياطيات مجلس الوزراء

(٣) الميزانية المالية الاجمالية :

الموازين السابقة تظهر مدى تحقق التوازن بين الموارد الحقيقية واستخداماتها فى صورة مجملة . ولكنها مع ذلك لا تكفى للتأكد من تحقق التوازن الكامل بين الموارد النقدية الموجهة لأغراض معينة والموارد الحقيقية المخصصة لهذه الأغراض ، أى أنه لا بد من عمل موازين الغرض منها ضمان تحقق التوازن المالى فى الدولة . وهذا يتم عن طريق موازين الايرادات والنفقات للاقتصاد القومى ولوحداته المختلفة التى تقسم لهذا الغرض الى خمس فئات :

ا — المؤسسات الانتاجية والهيئات الاقتصادية العامة الأخرى • وهذه تتولى الوزارات عملها بوضع ميزانية خاصة بها وبجميع المؤسسات التابعة لها وبوضع ميزانيات للمؤسسات المحلية ومزارع الدولة والمنظمات الاشتراكية ، على أن يميز فى كل من جانبى الايرادات والمصروفات بين المفردات المتعلقة بالنشاط الانتاجى وغيرها من المفردات •

ب — الادارات والهيئات الأخرى العامة التى تمول مباشرة من الميزانية العامة •

حـ — التعاونيات •

د — المصارف بصفتها مؤسسات تخلق الائتمان والنقود •

هـ — الشعب

وتصاغ جميع هذه الموازنات فى صورة نقدية بالأسعار الجارية وبذلك يمكن مقارنة الموارد المالية المختلفة لدى القطاعات المنفقة بالموارد العينية المتاحة للاستخدامات المختلفة والتى ورد بيانها فى الموازين السابقة • وواضح أن ربط هذه الموازنات ببعضها البعض يتحكم فى الشكل النهائى الذى يأخذه كل منها بحيث تأتى فى النهاية منسجمة مع بعضها البعض •

ثالثا : اطار الخطة الخمسية للاقليم الجنوبى

يحتوى كتاب " اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس يوليه ١٩٦٠ — يونية سنة ١٩٦٥ " على الموازين والتقديرات المختلفة لاثار المشروعات التى اقترحتها الوزارات ولجان التخطيط المشتركة ، وقدرت لها استثماراتها واحتياجاتها المختلفة من مستلزمات الانتاج والعمالة وما يترتب عليها من دخول وانتاج مع بيان لتوزيع هذه الدخول وأوجه التصرف فيها بشكل يتفق مع قواعد التوازن العام .

وقد سبق اعداد هذا الكتاب وضع اطار اجمالى احتسب أولا على أساس هدف أولى هو مضاعفة الدخل خلال عشرين عاما (طريقة الاهداف المحددة) وبعد مناقشة هذا الاطار اتخذ قرار بمضاعفة الدخل فى عشر سنوات ، وذلك بعد أن ثبت من المناقشات الأولية أن الهدف الأول يمكن تجاوزه بسهولة ، وأنه اذا أمكن تعبئة جميع الموارد والجهود وتنظيم أجهزة الانتاج ووسائله واستخدام بعض المعاملات المتوسطة لرأس المال ولمستلزمات الانتاج قدرت مستويات الانتاج فى القطاعات المختلفة واحتياجاتها من الاستثمارات وقورنت هذه الاحتياجات بالمدخرات والموارد المالية الخارجية التى تتفق مع مستويات الدخل المترتبة على المشروعات وتوزيعها وتخصيصها للاستخدامات المختلفة .

وبذلك حدد لكل قطاع استثماراته وأهدافه الانتاجية وترك للوزارات واللجان اختيار المشروعات التى تتفق مع مخصصات القطاع وطبيعى أنه بعد دراسة المشروعات أمكن الوصول الى تقديرات أدق لأهداف الانتاج والاستثمار ، وكان لا بد أيضا من عمل تقديرات لمستويات الانتاج والدخل فى سنة الأساس (١٩٦٠/١٩٥٩) نظرا لأن المشروعات الجديدة يظهر أثرها فى شكل زيادات فى الدخل والانتاج والاحتياجات عن مستوى سنة الأساس . وقدرت جميع هذه العناصر بأسعار سنة الأساس حتى يتأكد التوازن العينى .

وقامت الوزارات بملء استثمارات المشروعات ومراجعة أرقام سنة الأساس وبذلك توفرت للجنة التخطيط القومى المواد اللازمة لتكوين التقديرات والموازنات التى يعرضها كتاب الخطة ، وأظهرت هذه الموازنات بعض نواحى التضارب المترتبة على البرامج المقترحة مما أدى الى اعادة النظر فيها حتى تم الوصول الى الاطار فى شكله النهائى وهو يحتوى على :

ا ـ تفصيل الاستثمارات خلال السنوات الخمس •
ب ـ مستويات الانتاج ومستلزماته فى سنة الأساس والسنة الخامسة •
حـ ـ القيمة المضافة وتوزيعها •
د ـ العمالـــة •
هـ ـ موازين السلع وتفصيل بعض بنودها •
و ـ تحليل الميزانية الحكوميةعلى أساس تخطيطى •
ز ـ الميزانية القومية الدخليـــ •

ويلاحظ من هذا التقسيم أن الاطار العربى يجمع بين نوعى الاطارات التى ناقشناها فـى القسم السابق •

ا ـ الاستثمـــارات :

يتناول القسم الأول من الاطار تفصيل الاستثمارات المزمع القيام بها خلال السنوات الخمس موزعة على اتجاهات الاستثمار المختلفة وهى :
الزراعة ـ الرى والصرف ـ السد العالى ـ الصناعة ـ الكهرباء ـ النقل والمواصلات والتخزين قناة السويس ـ المبانى السكنية ـ المرافق العامة ـ الخدمات •

ويضاف الى هذه القطاعات التغير فى المخزون كتقدير اجمالى •

ويلاحظ أن هذا التقسيم للقطاعات يقوم على أساس طبيعة الاستثمارات ولهذا يختلف عن التقسيم القطاعى المستخدم عند تفصيل الانتاج وما يترتب عليه • فمشروعات الرى والصرف تختلف فى طبيعتها عن مشروعات التوسع الرأسى فى الزراعة ولكنها مثلها تساهم فى زيادة الانتاج الزراعى كذلك نجد أن الصناعات الريفية واحتياجات التجديد والاحلال والمصانع الحوية تساهم فى قطاعات انتاجية مختلفة ولكن نظرا لأن كلا منها يأخذ شكلا تنظيميا مختلفا فقد أحتسبت لستثمارات كل منها على حدة •

ورقم الاستثمارات الوارد فى الاطار يشير الى المشروعات التى ستبدأ خلال السنوات الخمس وتساهم فى زيادة الدخل خلالها أو ربما بعدها • ولكنه لا يأخذ فى الحسبان المشروعات التى لا بد من بدئها خلال نفس الفترة لكى تساهم فى عمليات زيادة الدخل خلال السنوات الخمس التالية وعلى ذلك فان رقم الاستثمار المخصص للسنة الخامسة (جدول ٢٨ T) يمثل احتياجات مشروعات

الخطة الخمسية الأولى من الاستثمارات وليس بالضرورة اجمالى الاستثمارات فى تلك السنة ولذلك نلاحظ زيادات كبيرة فى المخزون فى تلك السنة وأغلبها من السلع الاستثمارية .

ونظرا لأن ثمن الأرض يدخل كتكلفة لكل مشروع على حدة ولكنه يشكل تكلفة بالنسبة للمجتمع فى مجموعه ، فقد فصل عن اجمالى التكاليف لكى يمكن حساب الرقم الفعلى للاستثمارات . كذلك كان من اللازم تقدير احتياجات الاستثمار من النقد المحلى والنقد الخارجى حتى يمكن تقدير العبء (المباشر فقط) على ميزان المدفوعات وتبين مدى احتياجات الاقليم للتسهيلات الائتمانية من الخارج . ونظرا لاختلاف الاثار المترتبة على العناصر المختلفة للاستثمارات فقد روعى تقسيمها الى :

مبانى وتشييد ـ تجهيزات وآلات ـ وسائل نقل ـ حيوانات (انتاجية) .

وبجانب توزيع الاستثمار حسب مجموعات المشروعات ، تم توزيعها أيضا حسب الهيئة المسئولة عن التنفيذ حتى يمكن مراجعتها فى عملية متابعة التنفيذ .

ب ـ الانتاج ومستلزماته :

ويبين القسم الثانى مستويات الانتاج فى القطاعات المختلفة فى كل من سنتى الأساس والسنة الخامسة (وليس مجموع الانتاج خلال الخمس سنوات كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات) . واستخدم فى قياس قيمة الانتاج سعر السوق فى أول مرحلة أى سعر المنتج . وبذلك لا يحتوى السعر على تكاليف النقل وربح تاجر الجملة وتاجر التجزئة أى الهامش التجارى الذى لا بد من اضافته للوصول الى السعر الذى يدفعه مستخدم السلعة .

وبذلك تشتمل قيمة الانتاج على جملة ما دفع فى سبيل الحصول على مستلزمات الانتاج التى لا بد وأن تكون مقومة بسعر شرائها أى سعر المستخدم . كما تشتمل على القيمة المضافة التى هى مصدر الدخل الاجمالى .

وقد احتسبت مستويات الانتاج للقطاعات الرئيسية والقطاعات الفرعية التى تحتويها فالقطاعات السلعية مقسمة أولا الى ثلاثة قطاعات رئيسية هى الزراعة والصناعة والتشييد . ثم قسم كل منها الى قطاعات فرعية . فبالنسبة للزراعة لا تمثل القطاعات الفرعية وحدات انتاجية متجانسة الناتج وانما هى فى الواقع عبارة عن مجموعات سلعية أما بالنسبة للصناعة فقد روعى تقسيمها وفقا لأنواع الصناعات المختلفة المتجانسة . وطبيعى أن هذه القطاعات ذاتها يمكن اعتبارها مجموعات

من القطاعات التى يتخصص كل منها فى انتاج سلعة معينة أو أكثر ، وقد تم فعلا تقدير انتاجها وفقا لهذا التفصيل وجمعت فى القطاعات المذكورة بعد ذلك . أما قطاع البناء والتشييد (الذى يساهم مباشرة فى عمليات الاستثمار) فقد تم توزيعه وفقا للقطاعات المستخدمة فى القسم الاول

أما قطاعات الخدمات فتحتوى على القطاعات الرئيسية التالية :

النقل والمواصلات — الاسكان — المرافق العامة — التجارة والمال — التعليم — الصحة — الخدمات الاجتماعية والدينية — الامن والعدالة والدفاع — الخدمات الثقافية والترويحية — الخدمات التنظيمية الحكومية — الخدمات الشخصية .

وقسم كل منها أيضا الى قطاعات فرعية .

ويتضح من هذه الجداول معدلات النمو للقطاعات المختلفة سواء من حيث الانتاج أو الدخل كما تصور مدى التغيير فى الهيكل الانتاجى عن طريق مقارنة التوزيع النسبى للانتاج فى القطاعات المختلفة .

وتعتبر أرقام الانتاج والدخل الواردة فى القسم الثانى أهدافا مشتقة تسأل القطاعات المختلفة عن تحقيقها حتى يمكن تحقيق الهدف النهائى وهو المضاعفة فى عشر سنوات أو زيادة الدخل ٤٠٪ فى الخمس سنوات الأولى .

جـ — القيمة المضافة وتوزيعها :

يعطى القسم الثانى بجانب قيم الانتاج ومستلزماته الفرق بين الاثنين وهو ما يعرف باسم القيمة المضافة ، التى تتولد عن استخدام مستلزمات الانتاج فى العملية الانتاجية فى شكل اضافة الى قيمتها الأصلية تذهب الى عوامل الانتاج المختلفة . وهى لذلك تمثل الناتج المحلى الاجمالى .

ولا يهتم المخطط فقط بحجم القيمة المضافة ، بل هو يعنى أيضا بتوزيعها بين عوامل الانتاج المختلفة . ويأخذ هذا التوزيع أحد اتجاهين رئيسيين .

(١) الأول هو الأجور والمرتبات وما فى حكمها . وهى مجموع ما يستحق (وليس ما يدفع فعلا) للمستغلين فى العملية الانتاجية من موظفين وعمال نظير عملهم خلال السنة ، سواء تقاضوا هذا الأجر فعلا (نقدا أم عينا) أو احتسب ضمنا كما هو الحال بالنسبة لصاحب العمل الذى يستحق أمر المثل نظير عمله . كذلك تشمل الأجور والمرتبات ما احتجز من استحقاقات على العمل لأغراض التأمين الاجتماعى والادخار وتشمل أيضا البدلات والأجور الاضافية .... الخ .

(٢) الثانى هو مجموع الفائض من القيمة المضافة بعد استبعاد الأجور والمرتبات منها . وتشمل ما يعود لأصحاب الأموال من فوائد نقدية أوضمنية ، وما يعود على أصحاب الأرض والمبانى من ايجارات نقدية أو ضمنية ، وما يترتب على نشاط أصحاب الأعمال ومنظمات الانتاج من أرباح اجمالية سواء منها ما يوزع أو يحتجز لمختلف الأغراض وسواء منها ما يقابل اهتلاك الأصول الثابتة بالاستعمال فى العملية الانتاجية وما يفيض عن مدفوعات المؤسسات الانتاجية من الأجور والمرتبات والايجارات والفوائد وغيرها فيما عدا الأرباح .

وتصادفنا هنا مشكلة تقويم الخدمات الحكومية التى لا تستهدف الربح . فالقيمة المضافة تحسب بطرح مستلزمات الانتاج من قيمة الانتاج بسعر المنتج ونظرا لأن انتاج مثل هذه الخدمات غير متداول سوقيا فمن الصعب تعريق قيمته . وقد روئى تقويمه بمجموع قيم المستلزمات مضافا اليه الأجور والمرتبات المدفوعة فى سبيله . ولذلك فان القيمة المضافة تمثل فى هذه الحالة الأجور والمرتبات فقط .

ويتضح من كتاب الخطة أن معدل نمو عوائد حقوق التملك فى كل من قطاعى الزراعة والصناعة يفوق معدل نمو الأجور والمرتبات . وتبرير ذلك فى الزراعة زيادة الملكية وتحسين الغلة بدون زيادة مماثلة فى العمل المبذول . أما فى الصناعة فترجع هذه الزيادة الى استخدام الوسائل الفنية الحديثة التى تعتمد بدرجة أكبر على المعدات الرأسمالية ، والى تعديل الهيكل الانتاجى الصناعى . ولا شك أن تولى القطاع العام جانبا كبيرا من المشروعات سوف يساهم مساهمة كبيرة فى اعادة توزيع الدخل نظرا لأن عوائد حقوق التملك تذهب فى هذه الحالة الى الشعب بجميع فئاته وفقا للمبادىء الاشتراكية التى تنتهجها الدولة .

د ـ العمالة :

تعتبر العمالة هدفا مشتقا لآخر أهداف الخطة . ويبين القسم السابع توزيع المشتغلين على القطاعات المختلفة . ويقصد بالمشتغلين جميع الأفراد الذين يساهمون بمجهوداتهم فى انتاج السلع والخدمات مقابل أجر أو بدونه . ويقسمون الى قسمين :

(١) أصحاب الأعمال : وهم المالكون لرأسمال مستغل فى عمل خاص يديرونه بأنفسهم سواء استعانوا بغيرهم فى هذا الشأن أم لا . وقد ضم الى هذه الفئة كذلك أقارب أصحاب الأعمال الذين يعاونوهم بدون مقابل .

(٢) المستخدمون : وهم الذين يعملون لدى الغير نظير أجر أو مرتب سواء كان هذا الغير فردا أو مؤسسة عامة أو خاصة .

وقد بنيت تقديرات العمالة فى هذا القسم على أساس الاحصاءات المتاحة فيما عدا تعديل طفيف يتناول الزراعة اذا احتسب لها العدد الفعلى اللازم توظيفه (بصفة مؤقتة أو دائمة) لأداء العمليات الزراعية وذلك حتى يمكن استبعاد قوة العمل الواجب (والممكن) سحبها لأغراض أخرى بدون المساس بالانتاج الزراعى وبذلك يمكن التوصل الى رقم واقعى للبطالة مستترة كانت أم صريحة .

ويمكن من مقارنة أرقام القيمة المضافة والأجور بعدد المشتغلين دراسة التطور فى الانتاجية ومعدلات الأجر . لأن الخطة مبنية على أساس زيادة الكفاية الانتاجية للعاملين وينعكس هذا فى زيادة نصيب العامل من القيمة المضافة ويؤثر بالتالى فى الأجر المستحق له نظير عمله .

هـ ـ الموازين السلعية :

يعتبر القسم الثالث صورة مجسمة لنتائج الخطة فى القطاعات والاستخدامات المختلفة وبالرغم من احتساب هذه الموازين بالنسبة لسلع ومجموعات سلع فقد عرضت فى شكل قطاعى ، بحيث يفصل فى كل قطاع جميع السلع التى يكون مسئولا عن انتاجها سواء تمت فى المؤسسات مخصصة لها أو كمنتجات ثانوية فى مؤسسات أخرى . ولا بد بطبيعة الحال أن تتفق بيانات الانتاج المحلى هنا مع البيانات السابقة فى القسم الثانى .

ومن جهة أخرى فان بيانات التجارة الخارجية (التى لا ترتبط مباشرة بمشروعات محددة) تحتاج الى تفصيل دقيق . لذلك خصص القسم الرابع لبيان الصادرات والواردات والرسوم الجمركية المفروضة عليها . وقد قسمت الواردات السلعية حسب القطاعات الاقتصادية وأنواع النشاط التابعة لها حتى يمكن استخدام نتائج هذا التحليل فى الموازين السلعية . كذلك قسمت تبعا لاستخداماتها المحلية الى سلع استهلاك نهائى وسلع وسيطة وسلع استثمارية . ويرجع هذا التقسيم الى الطريقة التى قدرت بها الواردات اذ قدرت احتياجات كل من هذه الاستخدامات من الاستيراد بعد استخدام المتاح من الموارد المحلية . أى أن الواردات تمثل الاحتياجات الفعلية للاستيراد التى يمكن أن تحقق لو تحققت مستويات الانتاج والاستهلاك والاستثمار المبينة .

أما الصادرات فقد قدرت على أساس المتاح للتصدير بعد الوفاء بالاحتياجات المحلية فى الاستخدامات المختلفة • وروعى أن يكون هذا المتاح يمكن تصديره فعلا والا ادرج ضمن الزيادة فى المخزون •

وقدر الاستهلاك النهائى على أساس التطور فى الاستهلاك الفردى والجماعى بحيث يتفق المجموع الكلى للاستهلاك مع تقدير الاستهلاك فى الميزانية القومية (القسم العاشر) وبحيث يتمشى توزيع هذا المجموع على القطاعات المختلفة مع التطور فى سلوك الأفراد وفى ميزانية الحكومة واستهلاكها النهائى • ونظرا لأن الموازين السلعية لا تحتوى على الموازين الخاصة بالخدمات فقد ادرج ضمن الاستهلاك النهائى السلعى احتياجات الخدمات الاستهلاكية من المنتجات السلعية وبذلك يظهر استهلاك السلع متضخما نوعا وفى نفس الوقت وبنفس المنطق يصبح استهلاك الخدمات قاصرا على القيم المضافة فيها • ويبين القسم الخامس تفاصيل الاستهلاك النهائى على أساس سلعى أيضا •

وبالتالى فان مستلزمات الانتاج (وهو أحد الاستخدامات) تمثل الاحتياجات من المواد اللازمة للانتاج السلعى فقط • باعتبار أن مستلزمات انتاج الخدمات قد ادرجت ضمن الاستهلاك النهائى •

ويمثل الاستثمار الاحتياجات من منتجات القطاعات المختلفة الذاهبة لأغراض تكوين الأصول الثابتة • أى أنها عبارة عن مستلزمات انتاج الأصول الرأسمالية الجديدة • ويجب أن نلاحظ أن بيانات الاستثمار هنا تمثل ما يخصص من انتاج كل قطاع لأغراض الاستثمار وليس ما يحتاجه هذا القطاع من استثمارات •

ونظرا لأن الانتاج تم على أساس سعر المنتج فان الواردات تقدر قيمتها " سيف" ولابد بالتالى من تقدير الاستخدامات المختلفة بنفس الأسعار • غير أن كل نوع من أنواع الاستخدام يحتاج الى عمليات نقل وتجارة للسلع بدرجات متفاوتة حتى تصل السلع الى مستخدمها النهائى ولذلك يضاف الى هذه الاستخدامات الهامش التجارى حتى نصل الى قيم السلع بسعر التكلفة • وأخيرا تضاف الضرائب والرسوم المفروضة على السلع لكى نصل الى القيم الفعلية التى يدفعها مستخدموا السلع أى سعر السوق للمستخدم • وبذلك يتم التوازن قبل وبعد تقدير الضرائب غير

المباشرة بحيث يمكن تعديل هذه الضرائب (المفترض ثباتها) اذا لزم الأمر بدون احداث تعديل كبير فى التقديرات (بأخذ الأسعار النسبية والتوازنات المالية فى الحسبان) .

و ـ الميزانية الحكومية :

نظرا للمسئولية الكبيرة الملقاة على القطاع العام فى تنفيذ الخطة ، كان من الضرورى اعادة صياغة حساباته بشكل يتفق مع الاطار العام للخطة . وهنا يجب التمييز بين ثلاثة نواحى :

(١) الناحية الأولى تتناول ما يسمى بالميزانية العادية التى تقتصر على الايرادات والنفقات الدورية الجارية . وتوزيعها بين الحكومة المركزية والتنفيذية والادارية المحلية . وهذه مبينة فى القسم الثامن .

(٢) الناحية الثانية وتتناول الميزانية الانتاجية وتمثل مساهمة القطاع العام فى الخطة انها تقتصر على الانفاق الاستثمارى للقطاع العام . غير أن تحليل الميزانية الانتاجية للسنة الأولى أظهر أنها تحتوى على ٦ر١٦٪ نفقات دورية غير استثمارية .

(٣) الناحية الثالثة وتتناول قطاع الأعمال الحكومى وهو يشكل جزءا من الجهاز الانتاجى فى الدولة . وتوجد تفصيلات نشاطه فى القسم التاسع من الاطار .

ويبين جدول ٥٧ تفاصيل الايرادات العادية للقطاع العام وطبيعى أن تقدير بنود الايراد المختلفة فى سنوات الخطة (مثل الضرائب على الدخول أو على السلع أو الأرباح التجارية والخدمات مرتبط بباقى عناصر الاطار . فالضرائب غير المباشرة سبق تقديرها عند تكوين موازين السلع . والضرائب المباشرة مرتبطة بمعدلات الضرائب السائدة وبالدخول وتوزيعها وهكذا .....

ويلى ذلك بيان الانفاق الحكومى مقسما الى أجور ومصروفات دورية واستثمارات وتحويلات ومن مجموع الأجور (وتمثل القيمة المضافة) والمصروفات الدورية (مستلزمات الانتاج) تقدر قيمة الانتاج فى قطاع الخدمات الحكومية . أما قطاع الأعمال فقد قسم الهيئات والمؤسسات العامة المختلفة وحسب ايراداتها ونفقاتها بنفس الصورة غير أن تقدير قيمة الانتاج فى هذه الحالة يتم بالطريقة المعتادة وبذلك تنطوى القيمة المضافة على عوائد حقوق التملك بجانب الأجور والمرتبات .

ز ـ الميزانية القومية الدخلية :

يعتبر القسم العاشر خلاصة لاطار الخطة فهو يتناول الدخل القومى واستخداماته والتمويل ومصادره • وتعرض الميزانية القومية الدخلية فى شكل جدول اقتصادى مختصر يضم الحسابات القومية التى تبين جانبى الايرادات والنفقات للقطاعات الرئيسية الأربعة

قطاع الأعمال ـ قطاع العائلات ـ قطاع الادارة العامة ـ القطاع الخارجى •

ولكل من هذه القطاعات يفصل بين نوعين من الحسابات : الأول هو حساب التصرف الجارى فى الموارد العادية للقطاع أو ما يسمى حساب التخصيص • والثانى هو حساب رأس المال الذى يتناول المدخرات الجارية والتعويضات الرأسمالية وطرق التصرف فيها •

ويضاف لهذين النوعين من الحسابات حساب الانتاج بالنسبة لقطاع الأعمال (الذى يشمل قطاع الأعمال الحكومى أيضا) • وذلك لبيان تفاصيل العملية الانتاجية منها من دخول والتزامات والجدول مقسم الى أربعة أقسام : الأول خاص بالمعاملات السلعية التى تشمل القيمة المضافة والاستهلاك والاستثمار والتصدير والاستيراد • والثانى خاص بالدخول والتحويلات وفيه ينشأ حساب التخصيص فى شكل الدخول المتولدة عن الانتاج (من القسم الأول) والتحويلات منها (فى شكل ضرائب وأقساط تأمين ••• الخ) واليها • ومن صافى هذين القسمين تنشأ المدخرات فى القطاعات المختلفة وهى مبينة فى القسم الثالث فى شكل أرصدة للعمليات الجارية السابقة وتحول كلها الى حساب رأس المال • أما القسم الرابع فيشمل المعاملات الرأسمالية فى شكل أقراض واقتراض سواء تم مباشرة بين القطاعات أو بطريقة اعتبارية عن طريق موازنة حساب رأس المال وبذلك يتضح هيكل عملية التمويل •

ويبين القسم العاشر أيضا تفاصيل كل واحد من هذه الحسابات الواردة فى الجدول الاقتصادى المختصر وفقا للقطاعات المختلفة • أى الحسابات القومية بالنسبة لسنة الأساس ونظيرها أو الميزانية القومية لسنوات الخطة •

الاطـــار الاجمالـــــى :

تبين مقدمة كتاب الخطة الخمسية الارقام الرئيسية للانتاج والدخل والعمالة والاستثمـــار خلال السنوات الخمس والعشر الأول ، فى القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومى • وعلى ذلك فان هذا الفصل يعتبر اطارا اجماليا للخطة الخمسية بنى فى ظل الاطار الاجمالى لخطة مضاعفـــة الدخل القومى فى عشر سنوات وبشكل يتفق مع الاطار التفصيلى الذى بيناه بأعلاه •

وسوف نبين فى ملحق لهذه المذكرة كيفية الاستفادة من كتاب الاطار وبعض الأرقـــام الرئيسية الواردة فيه •

ملحـــــــق

الترابط فى اطار الخطة الخمسية الأولى(*)

١ ـ قدر الدخل القومى فى سنة الأساس فى الاقليم الجنوبى على أساس أسعار عام ١٩٥٩ فبلغ ١٢٨٢ مليون جنيه والمقدر اطار الخطة أن يرتفع هذا الدخل فى عـــام ١٩٦٤ الى ١٧٩٥ مليون جنيه بزيادة قدرها ٥١٣ مليون جنيه أى بنسبة ٤٠٪ وتنشأ الزيادة كالآتى :

بيان نسبة الزيادة فى الدخل وقيمتها فى القطاعات

قطاع الرى والزراعة يزيد دخله بمقدار	١١٢ مليون جنيه	أى بنسبة ٢٨٪
« الصناعة والكهرباء « « «	٢٦٧ «	« « « « ٩٨٪
« النقل والمواصلات « « «	٢٠ «	« « « « ٢١٪
« الاسكان « « «	١١ «	« « « « ١٥٪
« التشييد وجميع الخدمات الاخرى « « «	١٠٣ «	« « « « ٢٣٪
المجموع	٥١٣ «	« « « « ٤٠٪

(*) هذا الملحق يحتوى على المذكرة رقم ٤٣١ من مذكرات لجنة التخطيط القومى ١٥/٤/٦٠ للدكتور ابراهيم حلمى ٠ والتعديل الوحيد الذى ادخل هنا هو جعل الأرقام متفقة مـــع ارقام الاطار النهائى للخطة ٠

٢ ـ ولامكان زيادة الدخل يجب أن يزيد الانتاج فى تلك القطاعات ـ أى قيمة السلع والخدمات المنتجة فعلا ـ بنسب مختلفة كالآتى :

بيان نسبة الزيادة فى الانتاج وقيمتها فى القطاعات

فى قطاع الرى والزراعة	يزيد الانتاج	بنسبة ٢٨٪	وتبلغ قيمة الزيادة	١٦٢	مليون جنيه
« « الصناعة والكهرباء	« «	« ٦٦٪	« «	٧٢٠	« «
« « النقل والمواصلات	« «	« ٢١٪	« «	٢٩	« «
« « الاسكان	« «	« ١٦٪	« «	١٢	« «
« « باقى القطاعات	« «	« ٢٤٪	« «	١٥٣	« «
المجموع يزيد الانتاج فى المتوسط		« ٤٣٪	« «	١٠٧٦	« «

٣ ـ وستتم الزيادة عن طريقين أساسيين :

الأول : اقامة مشروعات جديدة باستثمار ثابت أو توسيع وتحسين المنشآت القائمة فعلا .

والثانى : تحسين مستوى التشغيل والانتاج من الأراضى والمصانع والمؤسسات المنتجة حاليا دون اضافة رأس مال ثابت اليها أى بتحسين الكفاية الانتاجية والتدريب والتنظيم .

ويقترح فى الاطار تخصيص الاستثمارات التالية للقطاعات :

بيان الاستثمارات المقترحة فى اطار الخطة

الرى والزراعة	الاستثمار فيها	٣٩٢	مليون جنيه	بنسبة ٢٥٪	من المجموع
الصناعة والكهرباء	« «	٥٧٩	« «	« ٣٧٪	«
النقل والمواصلات	« «	٢٧٢	« «	« ١٧٪	«
الاسكان والموافق	« «	٢٢٣	« «	« ١٤٪	«
الخدمات الأخرى	« «	١١١	« «	« ٧٪	«
	« «	١٥٧٧	« «	« ١٠٠٪	«

ويضاف الى هذه الأرقام أيضا ١٢٠ مليون كاستثمار فى التغير فى المخزون وبذلك يصبح المجموع الكلى للاستثمار ١٦٩٧ مليون جنيه .

٤ ـ ويوضح الاطار أيضا أن عدد المشتغلين (من عمال وأصحاب عمل) سيزيد بنسبة ١٧٪ فى سنة ٦٥/٦٤ عنه فى سنة ٦٠/٥٩ بينما يزيد عدد السكان بنسبة ١٢٪ فقط . وتكاد نسبة زيادة عدد المشتغلين تكون واحدة فى جميع القطاعات مما يدل على أن التنمية لن تؤدى فى السنوات القادمة الى اعادة توزيع العمال فيما بين القطاعات المختلفة .
كما يتضح أن انتاجية العامل سترتفع بنسب مختلفة كالآتى :

ارتفاع نصيب العامل من الانتاج فى نهاية الخطة بالنسبة الى أولها

فى الرى والزراعة ترتفع انتاجية العامل بنسبة	٩٪
« الصناعة الكهرباء « « « «	٢٤٪
« النقل والمواصلات « « « «	١٨٪
« باقى القطاعات « « « «	٩٪
وبالنسبة لجميع القطاعات « « « «	٢٢٪

ونصيب العامل من الانتاج يتوقف على نوع المشروعات الجديدة التى تضاف الى القطاع الذى يعمل فيه ، وعلى ارتفاع الكفاية الانتاجية . فكما كانت المشروعات الجديدة أحدث والكفاية الانتاجية فى ارتفاع يزيد نصيب العامل من الانتاج .

٥ ـ ولكن ربما كان من الأفضل قياس نصيب العامل من الدخل ، وليس نصيبه من الانتاج لأن المهم ليس نمو الانتاج ذاته ، بل المهم هو الدخل الناشىء عن الانتاج .
عندئذ يتضح من الاطار البيانات الآتية :

ارتفاع نصيب العامل من الدخل فى نهاية الخطة

فـــى الـــرى والزراعـــة	يرتفع نصيب العامل من الدخل بنسبة	٩٪
« الصناعة والكهرباء	« « « « « «	٤٨٪
« النقل والمواصلات	« « « « « «	١٧٪
« باقى القطاعات	« « « « « «	٩٪
وبالنسبة لجميع القطاعات	« « « « « «	٢١٪

ومعنى ذلك أن عدد العمال يزيد فى آخر سنى الخطة عن أولها بنسبة ١٧٪ ، ويرتفع نصيب كل عامل من الدخل القومى بنسبة ٢١٪ فتكون الزيادة الكلية فى الدخل القومى هى حاصل ضرب النسبتين (أى ١١٧ × ١٢١) ويؤدى الى زيادة ٤٠٪ فى الدخل .

ويكون من اللازم أن تحافظ القطاعات المختلفة على هذه الاهداف فى الكفاية الانتاجية أو تحسن عليها فيجب أن يعمل قطاع الصناعة على أن يزيد نصيب العامل (فى القطـــاع كله) من الدخل سنويا بمقدار ٩٪ وفى الزراعة بنسبة ١٫٨٪ سنويا وفى النقل والمواصـــلات بنسبة ٣٫٥٪ وهكذا .

٦ ـ وبذلك يمكن تحديد أهداف كل قطاع فى الخطة من حيث الاستثمار والانتاج والدخـــل والعمالة والكفاية الانتاجية ولنأخذ مثلا على ذلك قطاع الصناعة .

أهـــداف قطاع الصناعة والكهرباء

أ	الاستثمار	يتم تنفيذ استثمار ثابتة مجموع قيمتها ٥٧٩ مليون جنيه فـــى المشروعات المقترحة فى الكهرباء والصناعة (تفاصيلها مبينة فـــى الجداول ١ ، ٧ ، ٨ من القسم الأول من اطار الخطة)

أهداف قطاع الصناعة والكهرباء

ب	الانتاج	ويزيد الانتاج فى القطاع من ١٠٩٤ مليون جنيه فى سنة ٦٠/٥٩ الى مليون جنيه فى سنة ١٩٦٤ أى بنسبة ٦٦٪٠ وتفاصيل الانتاج وزيادته موضحة فى الجدول ٢٠ من القسم الثانى حسب القطاعات الصناعية كما أنها موضحة سلعة فى الجدولين ٣٠٠ ، ١٣٠ من القسم الثالث ٠
حـ	الصادرات	تزيد الصادرات الصناعية (لا تشمل القطن المحلوج ولا الأرز المضروب بمقدار ٤١ مليون جنيه (موضحة تفاصيلها بالنسبة لكل سلعة فى الجدولين ٣٠٠ ، ١٣٠ من القسم الثالث ، واجمالا فى الجدولين ٢٨ ، ٢٨٠ /أ من القسم الثالث
د	الواردات	اللازمة للانتاج السنوى (أى سلع الاستهلاك الوسيط) : تنقص قيمة الواردات من الخامات والمواد اللازمة للانتاج من ٨٤ مليون جنيه فى سنة ٦٠/٥٩ الى ٥٧ مليون فى سنة ٦٥/٦٤ بينما تزيد الواردات من السلع اللازمة للانشاءات والمصانع من ٧٧ مليون جنيه فى سنة ٦٠/٥١ الى ٩٣ مليون جنيه فى سنة ٦٥/٦٤ أى بزيادة قدرها ١٦ مليون جنيه والتفاصيل فى الجدول ٣٦ من القسم الرابع من الاطار ٠
هـ	العمالة	يرتفع عدد المشتغلين فى القطاعات الصناعية من ٦٣٢ ألف فى سنة ٦٠/٥٩ الى ٨٤٧ الف فى سنة ٦٥/٦٤ والتفاصيل فى جدول ٥٠ من القسم الرابع ٠

و	الدخل	من الصناعة يرتفع الدخل القومى من قطاع الصناعة والكهرباء من ٢٧٣ مليون جنيه فى سنة ٦٠/٥٩ الى ٥٤٠ مليون جنيه فى ٦٥/٦٤ (انظر التفاصيل فى الجدول ٢٠ من القسم الثانى من الاطار) أى أن نسبة الدخل الصناعي الى الدخل القومى ترتفع من ٣ر٢١٪ فى سنة ٦٠/٥٩ الى ١ر٣٠٪ فى ٦٥/٦٤ (مع مراعاة أن قطاع الصناعة تخطيطيا يشمل الحلج وضرب الأرز والمطاحن والمخابز والمجازر .
ز	أرقام قياسية	نصيب العامل من الانتاج يرتفع بنسبة ٢٤٪ ونصيب العامل من الدخل للكفاية وغيرها يرتفع بنسبة ٤٨٪ ويرتفع متوسط الأجور بنسبة ٢٧٪ فى الفترة كلها .

وبالمثل يمكن اعداد بيان مفصل بالأهداف الخاصة بالزراعة والقطاعات الأخرى .

الاستهلاك العائلى

٧ ـ ولكن يجدر بنا أن نشير الى استهلاك القطاع العائلى لأنه هو الذى يحدد مستوى معيشة الشعب وتمتع أفراده بالسلع الاستهلاكية والخدمات فى حياتهم الخاصة .

وأهم جداول الاطار المتصلة بالاستهلاك هى :

جدول ٣٧ بالقسم الخامس : وفيه بيان السلع اللازمة للاستهلاك وقيمتها تفصيلا . ومنه يتضح أن مجموع الاستهلاك سيرتفع من ٨٧٦ مليون جنيه الى ١٠٨٦ مليون جنيه .

جدول ٣٥ بالقسم الرابع : وفيه بيان السلع الاستهلاكية التى ستستورد من الخارج (مع مراعاة تطور الانتاج المحلى بالطبع) .

جداول ٣٠،٢٩،٢٨ بالقسم الثالث : وفيها تفصيل حساب كل سلعة تدخل فى الاستهلاك وتحدد الجدول مقدار الانتاج المحلى والواردات والتصدير لكل سلعة من السلع فى ٦٠/٥٩ وكذلك فى سنة ٦٥/٦٤ .

جدول ٧٢٠٧٣ بالقسم العاشر : الميزانية العامة للقطاع العائلى ، وفيها مجموع الأجور والأرباح والاعانات التى سيتلقاها القطاع العائلى (سترتفع دخول الأفراد من ١٠٥٧ الى ١٣٩٥ مليون جنيه ، وتوضح الجداول كيفية التصرف فيها . ويجب أن يكون مجموع الأجور والأرباح الواردة فيها مساويا كما يستنتج من حسابات الانتاج والعمالة فى باقى جداول الاطار .

جوهر الاطار ـ حساب الموارد والاستخدامات

٨ ـ يعتبر القسم الثالث هو جوهر الاطار كله .

فهذا القسم يبين السلع الرئيسية فى الاقتصاد ويوضح تطور الانتاج والاستيراد والتصدير والاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائى والاستثمار الذى يحث بالنسبة لكل سلعة وللتوضيح نأخذ ٣ سلع مختلفة .

المثال الأول ـ بيانات الفاكهة فى الخطة (بمليون جنيه)

	٦٠/٥٩	٦٥/٦٤	الزيادة
الانتاج	٢٣ر١	٢٨ر٤	٥ر٣
الواردات ...	٢ر٣	٢ر٥	٠ر٢
الصادرات ...	١ر١	٢ر٠	٠ر٩
الاستهلاك العائلى	٢٣ر٠	٢٦ر٩	٣ر٩
للتصنيع ...	١ر٣	٢ر٠	٠ر٧

معنى هذه الأرقام أن قيمة الانتاج المحلى فى الفاكهة تزيد بمقدار ٥ر٣ مليون جنيه أى بنسبة ٢٣٪ وسيرتفع الاستهلاك المحلى من ٢٣ر٠ الى ٢٦ر٩ من الفواكه الطازجة وستزيد الواردات بمقدار ٢٠٠ ألف جنيه بينما تزيد الصادرات بمقدار ٢٠٠ ألف جنيه بينما تزيد الصادرات بمقدار ٩٠٠ ألف جنيه .

ويزداد نشاط التصنيع للفواكه (مربات وشربات) بنسبة ٥٤٪ .

ان هذه الأرقام تلخص سياسة الدولة كلها فى شأن الفواكه من حيث زراعتها وتصنيعها وتصديرها واستهلاكها واستيرادها • وبذلك يمكن بعد اقرار الخطة ان تجد الـــوزارات والجهات المختصة فى الاطار عناصر التوجه وأهداف التنمية فى هذا القطاع •

المثال الثانى ـ بيانات الاطار بشأن الأسمدة الكيمائية (مليون جنيه)

	٦٠/٥٩	٦٥/٦٤	الزيـــادة
الانتاج •••••••	٨ر٣	٣١ر٢	+ ٢٢ر٩
الواردات •••••	١ر٨	٥ر٨	ـ ٢ر٣
الصادرات •••••	١ر٠	١ر٠	ـ
الاستخدام •••••	١٦ر٣	٣٦ر٩	+ ٢٠ر٦

أى أن تقديرات الاطار تدل على أن الاستيراد سيقل من الأسمدة بينما يتضاعـــف الانتاج المحلى بحوالى ٤ مرات • والسبب فى ذلك هو التوسع (المفترض) فى استخدام الأسمدة لزيادة الانتاج الزراعى •

ومناقشة هذه الأرقام ، توضح سياسة تصنيع الأسمدة ونظام الانتاج الزراعى ، وكذلك كيفية توزيع السماد وما يقتضيه من مخازن أو زيادة فى نشاط الجمعيات التعاونية وهكذا •

المثال الثالث ـ ماكينات كهربائـــة (بمليون جنيه)

	٦٠/٥٩	٦٥/٦٤	الزيـــادة
الانتاج •••••••	٩ر٥	١٧ر٤	١١ر٥
الواردات •••••••	١٣ر٨	١٩ر٦	٥ر٨
الصادرات •••••	١ر٠	٠ر٨	٠ر٧
الاستهلاك النهائى	٣ر٧	٧ر٠	٣ر٣
مستلزمات الانتاج	٤ر٥	٦ر٠	١ر٥
الاستثمار •••••	١١ر٤	٢٠ر٠	٨ر٦
الزيادة فى المخزون	ـ	٣ر٢	٣ر٢

فى هذه الحالة نرى أن الانتاج يتضاعف ٣ مرات تقريبا ، بينما يزيد الاستيراد بحوالى ٤٠٪ وفى نفس الوقت تزيد الصادرات بمقدار ٧ر٠ مليون جنيه ويزيد الاستخدام العائلى لهذه السلعة بمقدار ٣ر٣ مليون جنيه ، بينما تزيد قيمة الالات الكهربائية الداخلة فى تركيب المصانع والمنشآت الثابتة (المصاعد مثلا) بمقدار ٦ر٨ مليون جنيه ، وتزيد قيمة المعدات الكهربائية التى تستخدم فى انتاج آلات أخرى (سيارات مثلا أو غسالات) بمقدار مليون ونصف مليون جنيه

ومع ذلك فسيظل هناك فائض لا يقدر الاستفادة منه فى تلك الاستخدامات يقدر بمبلغ ٢ر٣ مليون جنيه ٠

وعلى رجال الصناعة أن يحددوا المصانع التى ستؤدى الى زيادة الانتاج المحلى وعليهم أيضا تبين المشروعات التى ستحتاج الى الواردات من الآلات الكهربائية وغير ذلك ٠ وعليهم أيضا البحث عن وسائل للتصرف فى الزيادة المقدرة فى المخزون ٠

وهكذا نرى أن سياسة الانتاج والاستيراد والتصدير والاستهلاك كلها مجملة فى داخل جداول الموارد والاستخدامات ٠ واقرار هذا الجدول يكاد يكون اقرار للخطة كلها ٠

٩ — وهكذا نجد أن الاطار كله مرتبطة فيه تقديرات الانتاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد والاستثمار والعمالة وذلك بالنسبة للقطاعات الرئيسية والفرعية فى الاقتصاد ، وكذلك بالنسبة للسلع الرئيسية المتداولة فيه ٠

ويلاحظ أن الخدمات أيضا تنتج فى المجتمع ويتم تداولها وتوزيعها بين الأغراض المختلفة ولكن الأرقام الخاصة بها وردت فى الانتاج استخداماتها ٠

١٠ — ومن الممكن مقارنة الأرقام الواردة بهذا الملحق بالأرقام التى وردت أصلا فى المذكرة ٤٣١ لتبين مدى التعديلات التى ادخلت على الاطار خلال اعداده حتى وصل الى صورته الحالية ٠ وقد بنيت هذه التعديلات على أساس المناقشات التى أجريت للاطار بالصورة التى لخصتها المذكرة السابقة من قبل الجهات المسئولة عن مختلف القطاعات ٠